الأربعاء 8 نيسان 2020
العدد 4024 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 8 Avril 2020 no 4024 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

محطات الغاز لم تعد قدراً
4

العراق: شبه إجماع على الكاظمي
17

النفط: نحو «أوبك+» جديد؟
18

برنامج الحكومة للإصلاح المالي

الخسائر 83 مليار دولار! [2]

بشرّي بؤرة انتشار

- القوات رفضت مبادرة «الصحة» لمواجهة الفيروس
- ليس للطلاب العالقين في الخارج من يعيدهم
- عودة الحياة الى ووهان وفرنسا «خبّأت» وفيّاتها

[6 ـ 15]

(أ ف ب)

قضية اليوم

برنامج الحكومة للإصلاح المالي
الخسائر 83 مليار دولار والدعم الخارجي أساسي

ناقش مجلس الوزراء أمس "برنامج الإصلاح الحكومي" الذي أعدّته اللجنة الحكومية وشركة لازار الفرنسية. هذه الخطّة مصمّمة على المدى المتوسط (خمس سنوات) ومحورها الأساسي الدعم الخارجي الذي يمكن أن يحصل عليه لبنان والذي يتراوح بين 10 مليارات و15 مليار دولار. هذه الارقام مقدرة في حال تحرّر اموال "سيدر". فيها الكثير من التوصيف والإجراءات الضرائبية والإصلاحات، إلا انها تدفع بشكل واضح نحو الانخراط في برنامج مع صندوق النقد الدولي ومع جهات مانحة دولية

محمد وهبة

يتضمن "برنامج الإصلاح الحكومي" توزيعاً لخسائر إجمالية بقيمة 83 مليار دولار سيتحمّلها مصرف لبنان والمصارف ودافعو الضرائب. هذه العملية ستتم من خلال إعادة هيكلة الدين العام ومصرف لبنان والمصارف والقطاع العام، فضلاً عن تحرير تدريجي لسعر صرف الليرة اعتباراً من السنة المقبلة ليصبح 3 آلاف ليرة في 2024. ومن أجل تصحيح المالية العامة، يقترح البرنامج زيادة الضرائب، ومن أبرزها: تثبيت سعر البنزين

الفجوة الإجمالية في الحاجات التمويلية الخارجية تبلغ 27 مليار دولار وسترتفع إلى 30 مليار دولار

على 25 ألف ليرة، وزيادة ألف ليرة على المازوت، وزيادة ضريبة القيمة المضافة على السلع الفاخرة إلى 15%... فضلاً عن إعادة هيكلة القطاع العام، بما فيها شروط التقاعد والمعاشات التقاعدية والمخصصات لموظفي القطاع العام. تختلف هذه الخطة جذرياً عما طُرح أيام رئيس الحكومة السابق سعد الحريري لجهة الخصخصة لتمويل الخسائر. إنما لا تختلف بأهدافها السياسية عن استقدام صندوق النقد الدولي إلى لبنان. هي تحاكي جزئياً ما طلبه صندوق النقد الدولي، وخصوصاً

(مروان طحطح)

تحسين الإيرادات

توسيع الخضوع للضريبة من خلال تحسين التحصيل الجمركي، وتحصيل الضريبة على القيمة المضافة وإزالة الإعفاءات الضريبية لشركات الهولدنغ والأوف شور، وإلغاء بعض الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة.

زيادة الضريبة على الشركات من 17% إلى 20%، وزيادة الضريبة على الفوائد من 10% إلى 20% للودائع فوق المليون دولار.

زيادة ضريبة الدخل على الرواتب المرتفعة من 25% إلى 30%. وزيادة ضريبة الأرباح الرأسمالية من 10% إلى 15%. تثبيت سعر صفيحة البنزين على 25 ألف ليرة، وزيادة ضريبة القيمة المضافة على السلع الفاخرة من 11% إلى 15% وزيادة ضريبة على المازوت بقيمة ألف ليرة على الصفيحة.

زيادة ضرائب أخرى، مثل الرسوم على المرامل والكسارات، وتحويل رسوم السير إلى الخزينة، وزيادة رسوم الميكانيك، ورسوم مرفأ بيروت، وتشديد الغرامة على الأملاك العامة البحرية والنهرية.

زيادة الضرائب وإعادة هيكلة القطاع العام، لكنها تفرض نمطاً عالمياً متبعاً على جبهة "توزيع الخسائر" مبنياً على تحميل المصارف ومصرف لبنان جزءاً أساسياً منها قبل النقاش في انخراط كبار المودعين في هذا الأمر، أي أنها لا تتضمن استعمال الخصخصة عبر إنشاء صندوق توضع فيه أملاك الدولة لتمويل جزء من الخسائر، وإن كانت الخصخصة مذكورة بشكل هامشي فيها عبر لحظ عمليات التشركة مع القطاع الخاص.

تنطلق الخطة من فرضيات اقتصادية أساسية أهمها أن اقتصاد لبنان (الناتج المحلي الإجمالي) سينكمش بنسبة 12% في 2020 و7% في 2021، وأن يعود إلى النمو بنسبة 2% في 2024. كذلك تشير إلى أن التضخم سيبلغ 25,1% في 2020 بسبب تحرير سعر الصرف الذي سيكون تدريجياً، على أن ينخفض التضخم إلى 5,2% في 2024. وتشير إلى أن التعافي سيكون محفزاً بالدعم الخارجي للحدّ من تقلص الواردات والاستهلاك الداخلي، وأن يكون هناك دفع عبر تحرير أموال "سيدر"، وأن يعمل القطاع الخاص على التقاقم مع البيئة الجديدة من خلال خفض الأكلاف وإعادة توجيه الإنتاج.

وتلفت إلى أن السياسات المالية يجب أن تكون محفّزة بخطة مالية طموحة على مدى خمس سنوات. العجز سينخفض من 11,3% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في 2019 إلى 1,3% في 2024، وستنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 179% حالياً إلى 103,1% في 2024، وذلك عبر عدد من الإجراءات التشريعية والإدارية وهيكلة موظفي القطاع العام. "من دون الأخذ في الاعتبار تحرير أموال "سيدر"، فإن تكوين فائض أولي في الموازنة بنسبة تتراوح بين 3% و4% من الناتج المحلي الإجمالي، يتطلب خفض التحويلات إلى كهرباء لبنان، وعقلنة فاتورة الرواتب وقص كل المصاريف الجارية غير ذات الفعالية، وزيادة الإيرادات عبر التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الضرائب لتصبح أكثر عدالة، وشبكة أمان اجتماعي تتضمن دفعات مالية للأكثر فقراً ومعايير جديدة للتعليم والصحة".

الخسائر المتراكمة وتوزيعها

تحدّد الخطة الخسائر المتوقعة من عملية إعادة الهيكلة الشاملة بنحو 83,2 مليار دولار، في مقابل رساميل المصارف البالغة 20,7 مليار دولار. ما يعني أن هناك 62,4 مليار دولار باقية. هذه الخسائر ناجمة عن خسائر متراكمة في مصرف لبنان والمصارف والاقتصاد عموماً (محفظة القروض) والحكومة (سندات الخزينة بالدولار وبالليرة).

هذا الحجم من الخسائر يفرض خيارات محدودة. فالخطة تشير إلى أنه لا يمكن تجنب إعادة هيكلة الدين العام عبر استراتيجية تتضمن ثلاث نقاط:

ـ وقف دفع أصول وفوائد الدين على سندات اليوروبوندز من أجل تجنّب المزيد من تبخّر العملات الأجنبية والدخول في تفاوض حسن النية مع حاملي السندات.

ـ إعادة تدوير أصل الدين، وخفض قيمة الفوائد (باستثناء مصرف لبنان) في انتظار انتهاء المفاوضات مع حاملي السندات. وتقييم نتائج إعادة الهيكلة على القطاع المصرفي، وعلى المودعين، من أجل اتخاذ القرار الحكومي بشأن الدين بالليرة. هناك شطب أكيد لقسم من الدين المحلي بالليرة من أجل إعادة مستويات الدين إلى المستوى المستدام.

ـ إبقاء خدمة الدين الثنائية والثلاثية العائدة للأطراف الدولية من دول ومؤسّسات دوليّة على حالها (مجمل هذه الديون يبلغ 2,6 مليار دولار) وخدمتها محدودة تبلغ 257 مليون دولار.

أما الهدف من إعادة الهيكلة فهو أن تبلغ نسبة الدين إلى الناتج 90% في نهاية 2027.

إعادة هيكلة القطاع المالي

ضربة البداية ستكون مع إعادة هيكلة المصارف ومصرف لبنان. في هذا المجال، تشير الخطة إلى أن "إنقاذاً كاملاً للقطاع المالي ليس خياراً. حول العالم ومنذ 2008، فإن الممارسات المالية الدولية استبعدت فكرة دعم فشل القطاع المالي بأموال دافعي الضرائب. لن يكون هناك تمويل سيادي لتغطية خسائر محلية في هذا القطاع، فضلاً عن حجم الخسائر المتراكمة. ليس هناك أي دولة تأخذ على مسؤوليتها تحميل الأجيال المستقبلية أعباء كبيرة من الماضي".

ونظراً إلى أن حجم توظيفات المصارف كودائع لدى مصرف لبنان وشهادات إيداع صادرة عنه، يجب على الحكومة أن تكلف شركة دولية محترفة للقيام بعملية تدقيق شاملة لحسابات مصرف لبنان تتلاءم مع قرار مجلس الوزراء الأخير، وتدقيق شامل بكل عمليات مصرف لبنان على مدى السنوات الخمس الماضية وتقييم عادل للانكشاف المصرفي على مصرف لبنان. هذا التدقيق يؤمن إعادة الهيكلة لميزانية مصرف لبنان بما فيها شطب الخسائر المتراكمة في السابق والأثر الناتج من عملية إعادة هيكلة الدين العام على مجمل السندات التي يحملها مصرف لبنان.

من أين خسائر مصرف لبنان؟

تتضمن ميزانية مصرف لبنان خسائر متراكمة من عمليات تحويل العملة للدولة اللبنانية على مدى يتراوح بين 15 عاماً و20 عاماً. هذه الممارسة موجودة في المصارف المركزية حول العالم أثناء الأزمات. ومصرف لبنان استعملها لفترة طويلة، حتى تراكم مجمل الخسائر لتزيد على 40 مليار دولار وتصبح حصتها وازنة من أصوله وأكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ما يحصل في العالم.

هذه الخسائر المتراكمة هي عبارة عن عمليات مالية نفذها مصرف لبنان من أجل الدفاع عن تثبيت سعر صرف الليرة ولتغطية فجوة ميزان المدفوعات وأمور أخرى، من بينها الهندسات المالية التي بدأت في 2016. تفرض هذه الخسائر إعادة هيكلة من أجل استعادة مصرف لبنان للربحية. هذه الخسائر الخارجة عن السيطرة تهدد قدرة مصرف لبنان على تأمين الاستقرار المالي، وعلى صدقية العملة الوطنية وثقة المودعين.

استناداً إلى الممارسات العالمية لما بعد أزمة 2008، فإن الخطة تشير إلى أن المساهمة الأولى يجب أن تكون من المودعين (المصارف التي أودعت الأموال لدى مصرف لبنان) وحاملي شهادات الإيداع لتغطية الخسائر التي لا يمكن تغطيتها حالياً برأس مال مصرف لبنان البالغ 3,7 مليارات دولار. وفي انتظار التدقيق الشامل بميزانيته، فإن خسائر مصرف لبنان تقدّر بنحو 54,9 مليار دولار. (كانت هذه الخسائر 63,6 مليار دولار ويُحسم منها رأس مال مصرف لبنان بقيمة 3,7 مليارات دولار ورأسمال إضافي مستهدف بقيمة 5 مليارات دولار).

مساهمو المصارف ثم المودعون

ترى الخطة أنه يجب إجراء تقييم لجودة الأصول المصرفية من قبل مؤسسة دولية محترفة من أجل تبيان الخسائر في قروض القطاع الخاص. كذلك يجب تقييم أثر إعادة هيكلة الدين العام على المصارف. يتوقع أن يكون الأثر بنسبة 30% من محفظة المصارف من مطلوبات المقيمين (القروض)، فيما الخسائر الإجمالية مقدرة بأكثر من رساميل المصارف.

ويتضمن هذا المحور:

ـ انخراط كامل للمساهمين في تغطية الخسائر، أي من رساميل المصارف البالغة 20,9 مليار دولار.

ـ يقدّر أن تبلغ قيمة الخسائر المتراكمة في أصول المصارف 62,4 مليار دولار، وسيتم تغطيتها بشكل واسع من كبار المودعين. نسبة المشاركة ستحدد بالمساعدة مع استشاري أجنبي وبالحوار مع المصارف، على أن يستند بذلك إلى تصريح رئيس الحكومة بالحفاظ على 90% من الودائع.

ـ ستأخذ الخطة بالاعتبار وجود خسائر إضافية.

وتتطلب هذه العملية تشريعات جديدة بالتعاون مع مؤسسات دولية متخصصة. كما أن الأمر يتطلب إعادة رسملة المصارف، وهو أمر لا يمكن أن يصبح واقعاً إلا بخطوات دقيقة تهدف إلى إعادة الملاءة المالية والقدرة وتقوية مناعتها لاستعادة ثقة الجمهور.

أحد الأمور الأساسية في هذا المجال التوصل إلى قطاع مصرفي صغير وأكثر قوة من السابق. يتضمن هذا الأمر انخراطاً طوعياً أو إجبارياً في عمليات دمج المصارف. ومصرف لبنان سيعمل على تطوير أدوات مالية لضمان تدفق الأموال بالليرة إلى القطاع لتأمين المستويات اللازمة من الدعم لها. كذلك فإن استراتيجية التحويل الإجباري من الدولار إلى الليرة ستطرحها وزارة المال ومصرف لبنان من أجل توزيع ودائع الدولار. الحكومة ستخلق صندوقاً لتعويض خسائر المودعين الناتجة من عملية إعادة الهيكلة.

الدفع نحو الخارج

تغطية الخسائر هي عملية محاسبية لا تلغي الحاجة إلى دولارات طازجة يفترض أن يستعملها لبنان من أجل تأمين احتياجاته المالية بالعملات الأجنبية لتأمين الاستيراد ودفع الالتزامات خلال السنوات المقبلة التي ستطبق فيها هذه الخطة. بحسب البرنامج، فإن "احتياطات مصرف لبنان تقلّصت إلى حدود مقلقة استناداً إلى حجم ووقت هروب الودائع من لبنان غير المسبوقَين".

هنا يبدأ الحديث عن دور صندوق النقد الدولي والدفع باتجاه الحصول على مساعدة منه ومن المجتمع الدولي. تقول الخطة: "من الصعب تصوّر أن لبنان ممكن أن يخرج من هذه الأزمة من دون دعم المجتمع الخارجي على نطاق واسع، وأن من غير الحقيقي التفكير بأن هروب الودائع بهذه الوتيرة سينعكس وأن الأسواق الدولية ستُفتح أمام لبنان ولا سيما بعد أزمة كورونا، من دون الالتزام الكبير الواسع للتفاهم على خطة التعافي المصنوعة من خبراء عالميين".

كذلك تؤكد الخطة "أن الدعم الخارجي على شكل التزامات مالية وللحكومة، مطلوب بشدّة من أجل الحد من الانكماش الاقتصادي وتأمين استيراد السلع، وإعادة الثقة. عمق الأزمة، وخصوصاً بعد فيروس كورونا، سيعتمد على قدرة الحصول على الدولارات لتمويل ميزان المدفوعات في ظل غياب تدفق الرساميل من الخارج باستثناء تحويلات المغتربين... من الضروري كسر هذه الحلقة المفرغة من خلال إعلان دعم مالي خارجي كبير".

ووفق تحديد الحاجات المالية على مدى السنوات الخمس المقبلة، فإن التوقعات تشير إلى حاجة إلى ما يتراوح بين 10 مليارات دولار و15 مليار دولار "في ظل سيناريو متفائل وتعافٍ تدريجي. نتوقع أن يكون هناك دعم خارجي في 2020 مؤمن من مؤسسة التمويل الدولية لتمويل الإنفاق على ما يخص انتشار الفيروس. الفجوة الإجمالية في الحاجات التمويلية الخارجية تبلغ 27 مليار دولار على أساس حصول إعادة هيكلة ناجحة للدين الخارجي، على أمل العودة إلى الأسواق الدولية خلال ثلاث سنوات". وتلفت إلى ضرورة حصول مفاوضات مع الدائنين للحصول على فترة سماح لتمديد آجال الدين بالدولار البالغ 20 مليار دولار لمدة خمس سنوات وخفض قيمة الفوائد إلى الحد الأدنى خلال هذه الفترة "ما سيرفع قيمة الدعم المطلوب لتغطية فجوة ميزان المدفوعات إلى 30 مليار دولار".

في مثل هذه الحالات، "تتوقع دعماً خارجياً من مؤسسات مختلفة، المستثمرون والمراقبون يذكّرون الحكومة بأن صندوق النقد الدولي بشكل خاص أنشئ من أجل مساعدة الأعضاء خلال أزمات ميزان المدفوعات، ويتوقعون من لبنان أن يطلب الصندوق من أجل مواجهة الأزمة الحالية كما فعلت العديد من الدول. نعتقد أن هذه الخطة تشكل أساساً جيداً للتفاوض مع صندوق النقد الدولي وأن تعمل الحكومة على تقليل الأذى اللاحق بالشعب خلال فترة التصحيح".

وتضيف: "انعكاسات وجود برنامج لصندوق النقد ستكون إيجابية. المستثمرون (حاملو السندات اليوروبوندز) سيكونون أكثر قبولاً لخفض قيمة ديونهم إذا تبين لهم وجود قيمة مضافة للتعافي. إن أي خطة بلا الصندوق لن يمكنها مواجهة كل الاختلالات الموروثة».

(الأخبار)

إجراءات النفقات

إصلاح الكهرباء.

عقلنة الرواتب والأجور عبر سلّة إجراءات تتعلق بتجميد عدد العسكريين واشتراط الترقية بشغور منصب.

خفض عدد المتعاقدين بنسبة 5% سنوياً.

تجميد للرواتب لمدة خمس سنوات رغم التضخم.

تجميد التوظيف الحالي.

إعادة النظر بمخصصات العسكريين ذوي الرتب العالية.

إعادة هيكلة نظام التقاعد ولا سيما للعسكريين ووقف التدبير الرقم 3 وإلغاء التقاعد المبكر، ومراجعة شروط التقاعد، واستفادة عائلات المتقاعدين المتوفين والمساواة بين الذكر والأنثى.

خفض التحويلات وإصلاح المؤسسات العامة. وإعادة التفاوض مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على معدلات الفوائد على ديونه وآجالها.

خفض التقديمات المدرسية.

توحيد التقديمات في القطاع العام.

إصلاح الإدارة العامة ونفقاتها.

شبكة أمان اجتماعي لحماية المهمّشين والأكثر فقراً. تمويل هذا الأمر يمكن أن يكون من خلال المانحين الدوليين بمن فيهم البنك الدولي.

تقرير

سلامة يواصل التبذير: مستشارة في منصب «مُخترَع»!

فيما تبحث الحكومة خفض رواتب نواب حاكم مصرف لبنان، وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، وهيئة الأسواق المالية، يستمر الحاكم رياض سلامة في أدائه الذي انتهجه منذ عقود، لجهة تبذير أموال مصرف لبنان كما يحلو له، وإنفاقه على المحظيين. يوم أمس، أصدر مذكرة تتضمن ترقية المديرة التنفيذية في المصرف، ماريان الحويك، إلى منصب اخترعه لها، وهو «المستشارة التنفيذية الممتازة». جاء في المذكرة أنّه «نظراً للخبرة التقنية الواسعة التي تتمتع بها السيدة ماريان الحويك في مجال الاقتصاد الرقمي، وبما أنّ هذه المواضيع دقيقة وحساسة، وبناء لحاجة مصرف لبنان لمثل هذه الخبرة في المرحلة الحالية والمقبلة، تُعيّن السيدة ماريان الحويك مستشارة تنفيذية ممتازة للحاكم لمدة سنة قابلة للتجديد بهدف وضع الدراسات والإشراف وملاحقة أي ملفّ أو مشروع يراه الحاكم مناسباً وبطلب مباشر منه». الحويك كانت قد تقدّمت سابقاً بطلب استيداع، أي إجازة لمدة سنة من دون راتب. وقيل إنها استقالت من عملها. لكن سلامة أعادها، وبقوة، ليمنحها مركزاً مهماً، علماً بأن ما جرى تداوله أمس على وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر ان دخلها من عملها في مصرف لبنان بلغ في 10 أشهر فقط من العام 2014 أكثر من مليار و300 مليون ليرة! فكم سيبلغ راتبها في المنصب الجديد؟ هذه الأرقام التي يجب أن تكون علنية، يحيطها سلامة بستار حديد من السرية!

الحويك معروفة بأنّها من «الموظفين المحظيين» في مصرف لبنان. لا أحد يعلم لماذا «يُكافئها» سلامة، وما الذي استدعى ترقيتها، في هذه الظروف الاستثنائية، والتي لا تحتمل «تبذيراً»، رغم ان في سجلها مخالفة كبيرة تتضمّن تضارباً واضحاً للمصالح. فهي كانت مديرة تنفيذية في «المركزي»، ومن مهامها الاشراف على المؤتمر السنوي الذي يُنظّمه مصرف لبنان للشركات الناشئة. لكنها، عام 2018، أسّست شركة CloudX S.A.L (وكيلها المحامي مروان جو عيسى الخوري)، وتملّكت فيها 29,997 سهماً، لتوزع ثلاثة أسهم بالتساوي على كل من يوسف حميد الحويك، سعاد حميد الحويك، كارلو حميد الحويك. وقد فُتح حساب للشركة في مصرف الموارد بقيمة 30 مليون ليرة.

تهتم الشركة بـ:

1 - تنظيم، وتسويق، وترويج للتكنولوجيات الحديثة واقتصاد المعرفة الرقمية بأية وسيلة من الوسائل.

2 - ترويج ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيات الحديثة واقتصاد المعرفة الرقمية بأية وسيلة من الوسائل.

3 - تنظيم، تسويق وترويج المناسبات والمؤتمرات وحفلات توزيع الجوائز والمهرجانات.

4 - الدخول في أي نوع من المشاريع المشتركة أو الشراكة أو التعاون من أجل تحقيق الأغراض في 1 أو 2.

5 - تمويل الأعمال المشار إليها أعلاه، تأسيس الشركات واكتساب أسهم أو حصص في شركات أخرى في لبنان أو في الخارج.

وبحسب مصادر في مصرف لبنان، فإن شركة الحويك، تولت تنظيم مؤتمرات لمصرف لبنان، والمؤسسات التابعة له.

رسائل إلى المحرر

ABC تردّ

جاءنا من شركة ABC الرد الآتي:

نشرت جريدتكم في عددها الصادر أمس مقالة بعنوان «مجمع abc يخنق موظفيه: تعليق دفع الرواتب».

يهم إدارة شركة ABC برئاسة مديرها التنفيذي حبيب فاضل أن توضح أن الشركة، ورغم كل الظروف، آمنت بلبنان وعملت جاهدة على الإعلاء من شأنه في شتى المجالات، فاستثمرت في البلاد بمئات الملايين من الدولارات، ونذكر على سبيل المثال مجمع ABC فردان الذي يعتبر من أضخم المشاريع الاستثمارية التجارية في لبنان.

وعندما استجدت الأزمة الاقتصادية وقفت الـ ABC إلى جانب التجار، حيث عملت الشركة على مساعدتهم.

رغم كل هذه الظروف الصعبة، حرصت شركة ABC على حماية موظفيها فاستمرت بدفع الرواتب والمخصصات كما هي، بالإضافة الى المكافآت وقامت باتخاذ كل التدابير والإجراءات التي تضمن عدم المس بحقوق الموظفين، وتؤكد ABC أن اللجوء الى أي خطوة سيكون فقط في غياب أي حلول أخرى.

ولكن في ظل الوضع الحالي، والذي لم يشهد له مثيل في العالم وفي لبنان، إن لناحية تأثيره على كافة القطاعات أو لناحية إجبارنا على الإغلاق المؤقت لمجمعات ABC كافة، والتزاماً بقرار التعبئة العامة بتاريخ 2020/03/15 وعلماً بأن الشركة كانت السبّاقة في تطبيق الإقفال في هذا التاريخ، حرصاً منا على سلامة الزبائن والموظفين للحد من انتشار وباء كورونا، ما زاد من تراكم الخسائر الهائلة فأصبح من المستحيل الاستمرار بالتركيبة الحالية لناحية الموارد البشرية، وهي حال الاغلبية الساحقة من الشركات في لبنان، ما أجبرنا على اتخاذ قرارات مؤلمة وصعبة مع المحافظة على حقوق وتعويضات الموظفين كاملة.

ونشير الى ان التدبير المتخذ بتعليق العقود مؤقتاً هو تدبير قانوني، ورغم الوضع المادي المزري للشركة سنعمل على مساعدة الموظفين عبر صندوق تضامن أنشئ خصيصاً لهذه الغاية.

وأخيراً، وقبل فوات الأوان، على الدولة أن تتحرك سريعاً متخذة إجراءات فورية من ناحية القطاع المصرفي لفتح اعتمادات وتسهيل استيراد البضائع من الخارج والعمل على إعطاء تسهيلات مصرفية وتأمين العملة الأجنبية أي الدولار لتسهل على الشركات الاستمرار ولتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين. ونشدد كشركة على استعدادنا للمشاركة بأي حلول أو مبادرات تدعم القطاع الخاص، وحاضرة لأي خطوات تساعد بالنهوض في هذه الظروف الاستثنائية.

تقرير

الاستكشاف في البحر يحدّد مصيرها
محطّات الغاز لم تعد قدَراً

الانخفاض الكبير للأسعار النفط قلب كل المفاهيم. الوفر الذي كان سيتحقق مع تشغيل معامل الكهرباء على الغاز انخفض بشكل كبير. صار النقاش في جدوى المحطات مشروعاً. وهو يزداد مشروعية على مشارف الانتهاء من حفر البئر الاستكشافية في البحر اللبناني. إذا كانت النتائج إيجابية، فقد نشهد وداع محطات التغويز إلى الأبد

إيلي الفرزلي

حتى مع عودة أسعار النفط إلى الارتفاع عن المستوى الأدنى الذي وصلت إليه، فإن الأسعار الحالية التي تتذبذب حول متوسط 34 دولاراً لا تزال تشكل فرصة استثنائية للبنان للاستفادة من وفر يصل إلى 50 في المئة، بالمقارنة مع السعر الوسطي الذي رسمت على أساسه خطط كهرباء لبنان.

هذا الوفر، قد يزداد أيضاً بالنظر إلى تقديرات مراكز الدراسات التي تتوقع عودة الأسعار إلى الانخفاض بنتيجة عوامل عديدة، أبرزها التباطؤ الاقتصادي العالمي الناتج من كورونا. شركة IHS المتخصصة بالدراسات النفطية، تقدر، على سبيل المثال، أن الأسعار حتى نهاية السنة ستتراوح بين 10 و20 دولاراً للبرميل.

أمام هذه التوقعات، التي يشير أكثرها «تفاؤلاً» إلى استقرار الأسعار عند 30 دولاراً للبرميل، فإن السؤال الذي يفترض بالحكومة أن تجيب عنه هو: هل لا يزال السعي إلى تشغيل معامل الكهرباء على الغاز يشكل أولوية، والأهم، هل لا يزال مجدياً اقتصادياً؟

> **الوفر المحقق من تشغيل معامل الكهرباء على الغاز ينخفض من 700 مليون دولار إلى 180 مليوناً**

مبرر السؤال أن سعر الغاز مرتبط عضوياً بسعر النفط، وبالتالي فإن الوفر الذي كان مقدراً على سعر 75 دولاراً انخفض ما يزيد على 50 في المئة. للتذكير، فإن تشغيل معملَي دير عمار والزهراني على الغاز، كان يمكن أن يؤدي إلى توفير ما يقارب 700 مليون دولار سنوياً، عندما كان سعر البرنت 75 دولاراً. الوفر كان ضخماً، ولهذا تعب المتخصصون من توسّل الحكومات المتعاقبة السير بالمشروع منذ سنوات طويلة. لو أنجزت محطات التغويز في عام 2008، حين طرحت للمرة الأولى بشكل جدي، لكن الوفر في المعملين فقط (900 ميغاواط) بلغ، تراكمياً، نحو 10 مليارات دولار. لكن بين صراعات السياسيين ورجال الأعمال ومصالحهم الفئوية والمالية، ضاعت تلك الفرصة.

حتى المناقصة الأخيرة، مرّ عليها سنة ونصف سنة من دون أن تُبتّ. الحكومة لم تُقرر حتى اليوم وجهتها بانتظار التفاوض مع الشركات. يحدث ذلك، من دون حسم مسألة عدد المحطات المطلوبة. هل يتم السير بثلاث محطات خلافاً لكل الآراء التقنية، أم يقتنع المعنيون بأن تلك فضيحة ينبغي إنهاؤها، والاكتفاء بواحدة أو اثنتين بالحد الأقصى؟ في مجلس الوزراء، تعارضت الآراء أيضاً، مع ميل رئيس الحكومة إلى السير بنتيجة المناقصة كما هي، أي إعلان فوز تحالف «قطر بتروليوم» و«إينّي» بعقد إنشاء ثلاث محطات عائمة لتغويز الغاز السائل. ربطت هذه الموافقة بإغراءات مالية قدمتها قطر لمساعدة لبنان.

مطلعون على الملف يؤكدون أن العرض القطري الذي كانت كلفته 13 مليار دولار على عشر سنوات، يتضمن بنداً يسمح بتعديل السعر بنسبة 30 في المئة صعوداً أو نزولاً، تبعاً لمعطيات عديدة. هذا يعني أن التفاوض مع الشركة قد يسمح بالحصول منها على حسم 30 في المئة. لكن، هل تجوز افتراضات ما قبل كورونا والأزمة المالية في لبنان اليوم؟ في الوقت الراهن، كل الشركات العالمية تنحو باتجاه تقليص نفقاتها الاستثمارية بشكل كبير. «إينّي»، على سبيل المثال، خفّضت استثماراتها في كل أنحاء العالم. «كيو بي» تملك الملاءة المالية، لكن هل لا تزال ترغب في الخوض في استثمار ضخم، أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة فترة استرداد قيمته من 4 سنوات إلى سبع سنوات؟ لم يُحسم الأمر بعد، لكن أحداً لم يبلغ اللبنانيين بأي تطور من هذا القبيل. ليست القضية متعلّقة بوجهة الشركات حصراً. هل للبنان مصلحة حالياً بالدخول في صفقة لم يعد معروفاً حجم الوفر الذي ينتج منها؟ يوضح مصدر مطلع على المناقصة، أنه في حال اعتماد محطة أو اثنتين، فإن للبنان مصلحة أكيدة بالاستمرار في خطط تشغيل المعامل على الغاز، مهما تغيرت أسعار النفط. على سبيل المثال، فإن السعر المقدم من تحالف «إينّي - قطر بتروليوم»، يشير إلى أن سعر المليون «مليون بي تي يو» (وحدة قياس الغاز) يساوي 0,12 * سعر برميل برنت.

وهذا يعني بالأرقام، أن الوفر المحقق من تشغيل معملي دير عمار والزهراني على الغاز سينخفض إلى 180 مليون دولار وفق سعر 25 دولاراً للبرميل بعدما كان يصل إلى 700 مليون دولار وفق سعر 75 دولاراً لبرميل النفط. الوفر لا يزال كبيراً وتُضاف إليه الجدوى البيئية وتحسين أداء المولدات في المعامل.

لا يزال الغاز الأفضل استراتيجياً للبنان بالمقارنة مع النفط، لكن السؤال هنا يصير من أين نحصل على الغاز؟ مناسبة السؤال أن الاستكشاف في البحر اللبناني صار في مراحله النهائية. أسابيع قليلة وتظهر النتائج الأولية. حتى اليوم، يكتفي المعنيون بالإشارة إلى أن الوضع جيد. جيد يعني أن عملية الحفر التي وصلت إلى 3500 متر تحت سطح البحر (2000 متر في باطن الأرض) لم تعترضها أي مشاكل. يبقى نحو 500 متر أو أكثر قليلاً وتنتهي المهمة. صحيح أن التحليل الكامل للمعطيات قد يحتاج إلى شهرين، لكن المؤشرات ستتضح فور إنجاز الحفر.

لذلك، يفترض أن لا تصدر الحكومة أي قرار يتعلق بمحطات الغاز قبل انتهاء الاستكشاف في الرقعة الرقم 4. لو لزّمت المحطات قبل سنة، لكان أمكن التغاضي عن مسألة الحفر. أما اليوم، وعلى بعد ثلاثة أسابيع من استكشاف الغاز، فذلك يحدد مصير المحطات. إذا تم تلزيم إنشائها لأي شركة، فستحتاج لإنجاز أعمالها قليلة وتظهر النتائج الأولية. حتى اليوم، يكتفي المعنيون بالإشارة إلى أن الوضع جيد. جيد يعني أن عملية الحفر التي وصلت إلى 3500 متر تحت سطح البحر (2000 متر في باطن الأرض) لم تعترضها أي مشاكل. يبقى نحو 500 متر أو أكثر قليلاً وتنتهي المهمة. صحيح أن التحليل الكامل للمعطيات قد يحتاج إلى شهرين، لكن المؤشرات ستتضح فور إنجاز الحفر.

لذلك، يفترض أن لا تصدر الحكومة أي قرار يتعلق بمحطات الغاز قبل التغويز أو من المكامن الطبيعية سنة واحدة. هذه السنة أهميتها كبيرة. واحد من المحفزات لشركات التنقيب للإسراع في الحفر، وحتى لتطوير البئر، أن يلتزم لبنان بالحصول على حاجته من الغاز منها. ذلك يضمن للشركة المطورة للبئر خط إمداد دائم، وإن كان محدوداً. أما إذا عمد لبنان في الوقت الراهن إلى توقيع العقد للبدء بتجهيز محطات الغاز، فإنه لن يستطيع الحصول على الغاز من آباره قبل 10 سنوات (إلا إذا اتفقت الشركة المشغّلة للمحطة مع شركة توتال لإمدادها بالغاز). لكن إلى ذلك الحين، سيكون على توتال أن تبحث في جدوى تطوير الحقل إذا لم تتمكن سلفاً من توقيع عقود غاز كافية، بعيداً عن لبنان. تلك خسارة قد تفوق خسارة سنة إضافية من الغاز.

الحفر وصل الى 3500 متر تحت سطح الماء... والنتائج تظهر بعد 3 اسابيع (دالاتي ونهرا)

مقالة

عداوة الإنتاج بالفطرة

فادي عبّود *

استبشرنا خيراً عندما أعلنت الحكومة أنها تحرص على إعادة الاقتصاد المنتج والابتعاد عن النمط الذي كان سائداً في السابق، والذي همّش الصناعة والإنتاج، وخصوصاً أن الدروس التي تعلمناها أثبتت أن السبيل الوحيد اليوم للنمو هو بتشجيع الإنتاج لخلق فرص عمل منتجة واستدامة اقتصادية وتأمين السوق اللبناني. وما الانهيار الذي نشهده اليوم إلا خير دليل على فشل النظام الريعي.

عندما بدأت أزمة فيروس «كورونا»، كتبت مقالاً بعنوان «الإنتاج في زمن الكورونا»، لأنني كنت متخوفاً من أن يؤدي التخبط بالقرارات الى ضرب القطاع الصناعي مباشرة بعدما عانى الأمرّين من الأزمة المالية التي أدت الى شلل في عجلة الإنتاج. ونبّهنا الى أن عجلة الإنتاج يجب أن تستمر، ويجب أن تراعي القرارات وذلك بالتنسيق مع الوزراء المختصين، وإيجاد آلية تؤمن السلامة العامة، وفي الوقت نفسه تؤمن استمرارية المصانع التي توظف آلاف العائلات، وتؤمن السلع للاستهلاك المحلي، وإدخال العملة الصعبة الى البلد عبر استمرار التصدير.

تخوفنا كان في محله لأن القرارات أتت متسرعة وفردية من دون استشارة الوزير المختص والأخذ في الاعتبار ما تستلزمه المرحلة للحفاظ على استمرارية مئات الشركات والمصانع، والأهم الحفاظ على فرص العمل المنتجة، لأننا نخشى أن تكون البطالة الوباء المقبل الذي سنعاني تبعاته بطريقة كارثية. فأتى قرار الإقفال بطريقة لا تراعي ما تتطلبه بعض الصناعات، وتمّ صمّ الآذان عن المطالبات المتكررة للصناعيين. فالإقفال، مثلاً، عند الساعة الخامسة لبعض الصناعات التي تضطر الى وقف آلاتها وأفرانها لإعادة تشغيلها في اليوم التالي، أدى الى خفض القدرة الإنتاجية بنسبة 30%، لأن التشغيل يتطلب وقتاً طويلاً، وهو ما يفهمه الصناعيون جيداً. وخير دليل على التخبّط إرسال دوريات أمن بلا خبرة صناعية الى المصانع وإقفالها بسبب تلاسن مع ناطور المعمل مثلاً من دون مراجعة الإدارة، كما في فرض قرار «المفرد والمجوز» الذي استثنى صهريج المياه ولم يستثنِ موزّع غالونات المياه أو مصنع السبيرتو! فيما البلدان القليلة التي طبقت هذا الإجراء استثنت فئات نقل البضائع حفاظاً على الإنتاج، كما أن هناك معامل غذاء ومياه، وبلاستيك للتوضيب، وغيرها تعمل 24/24 ويضطر العامل أن يبقى ليلاً ويحضر بسيارة مفرد مثلاً. فكيف سيغادر في اليوم التالي في ظل تطبيق هذا الإجراء؟ وهل تقييم اليومين الأولين أثبت أن هذا الإجراء ساهم في تخفيف الاكتظاظ وسط مشهد الحواجز الذي أدى الى زحمة سير ووجود عدة أشخاص في السيارة الواحدة؟ نخشى اليوم أن يكون التخبط تابعاً من تهميش مستمر للصناعة والقطاعات الإنتاجية وليس فقط بفعل الأزمة الراهنة. فقد قرأنا في «الأخبار» أمس أنه يجري العمل على إعداد ورقة إنقاذ اقتصادية للخروج من الاقتصاد الريعي من دون مشاركة وزارتَي الصناعة والزراعة، وهذا مؤشر خطير لاستمرار العقلية السابقة في تهميش القطاعات المنتجة وعدم اعتبار وزارات الإنتاج وزارات أساسية وسيادية.

أعود الى الصرخة الصناعية التي تم إطلاقها في 21 كانون الثاني وكان التجمع الأكبر لإطلاق صرخة استغاثة، وكان الصناعيون مجتمعين في وقفة موحدة مع العمال للتحذير من الكارثة التي تهدد 160 ألف عامل في لبنان والمطالبة بفتح اعتمادات لاستيراد المواد الأولية، وتم تقديم وعود لم تنفذ. فالاعتمادات لم تفتح حتى اليوم، والتخبط لا يزال سيد الموقف. لم تلقَ الصرخة الصناعية آذاناً صاغية، بل أُضيفت إليها اليوم قرارات متسرّعة ستحطّم ما بقي من الجسم الصناعي في لبنان.

أتوجّه إلى زملائي الصناعيين اليوم بصرخة جديدة لإعلاء الصوت ورفض الممارسات بحق الصناعة. المطلوب التحرك واتخاذ خطوات حازمة لتذكير الحكومة مجدداً بوعودها السابقة، والأهم تذكيرها بأن لا مستقبل اقتصادياً من دون الصناعة والإنتاج، ولا يمكن الاستمرار بضرب القطاع المنتج في لبنان. ولا بد من التذكير بأن المسيرة إلى مركز جمعية المصارف توقفت بعد وعد رئيسها لرئيس جمعية الصناعيين بمعالجة الموضوع! وهنا نسأل: هل يعقل أن تبقى جمعية الصناعيين عضواً في هيئات اقتصادية تعمل فيها كل هيئة لمصلحتها من دون اعتبار لمصالح الآخرين؟

الصناعيون هم جنود أساسيون في معركة الكورونا اليوم، يرفضون الاستسلام ويبتكرون منتجات ومعدات، وحريصون على استمرار العجلة الإنتاجية، والحفاظ على الوظائف تلافياً لانهيار اجتماعي. والأهم حريصون على السلامة العامة وسلامة عمالهم، وملتزمون بأقصى الإجراءات عبر تقسيم أوقات العمل والتعقيم والمداورة وغيرها. والمطلوب من الحكومة الالتفات جدياً الى القطاع المنتج والتوقف عن إقفال المصانع من دون أخذ رأي جمعية الصناعيين اللبنانيين ووزير الصناعة، وتنفيذ آلية استيراد المواد الخام وقطع الغيار، مع فائدة على القروض الصناعية لا تتعدى النصف في المئة فوق معدل الفائدة على الودائع.

الصرخة الصناعية التي أطلقناها يجب أن تسمع، وإلا البديل سيكون الانهيار. أتوجّه لدولة رئيس الحكومة لأقول له إنه لا يواجه فقط أهل السياسة، ومنهم من هم من مدارس فكرية لا تفهم أهمية الإنتاج، بل جهازاً إدارياً يعادي بالفطرة المتوارثة القطاعات الإنتاجية!

* وزير سابق وصناعي

تقرير

«الزراعة» تشارك «الاقتصاد»: لائحة موحّدة لأسعار الخضر والفواكه

ميسم رزق

منذ تسارُع انعكاس الأزمة المالية ـ الاقتصادية مُباشرة على معيشة المواطنين، بدأت أسعار السلع الغذائية تقضم قدرتهم الشرائية. ومع وصول فيروس «كورونا» إلى البلاد والتزام الناس منازلهم عملاً بالقرار الحكومي، تضاعف انخفاض القدرة الشرائية بسبب توقف الدورة الاقتصادية في مقابل ارتفاع سعر الدولار، ولأن مافيات التجار لا تشبع من الاحتكار.

هذا الواقعُ أكدته جمعية حماية المستهلك، التي أعلنت منذُ أسبوع أن تطور أسعار السلع والمواد الغذائية أظهر منذ 15 شباط الى 31 آذار 2020، ارتفاعاً بلغ 13,17% أي أن أسعار هذه السلع والخدمات ذات الاستهلاك اليومي للعائلات ارتفع ما مجموعه منذُ 17 تشرين الأول 2019 نحو 58,43%. ما تقدّم أكده وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة بقوله أول من أمس إن «قسماً من الغلاء سببه سعر صرف الدولار، ولا يمكننا التحكم به، وقسم آخر يعود الى ارتفاع الأسعار العالمية بسبب فيروس كورونا، وكلها خارجة عن سيطرتنا» قبل إشارته إلى «وجود احتكار وتلاعب بالمعايير، ونحن اليوم وضعنا الملف بيد القضاء لملاحقة المخالفين».

هذه الفضيحة تزداد ماسوية حين يتبيّن وجود مشكلة أخرى في وزارة الاقتصاد ناجمة عن ضعف في فريق عمل الوزارة، الأمر الذي ينعكس عجزاً في ضبط الأسعار ومراقبتها. استثمار ضخم، أدى انخفاض أسعار النفط إلى زيادة فترة استرداد قيمته من 4 سنوات إلى سبع سنوات؟ لم يُحسم الأمر بعد، لكن أحداً لم يبلغ اللبنانيين بأي تطور من هذا القبيل. ليست القضية متعلّقة بوجهة الشركات حصراً. هل للبنان مصلحة حالياً بالدخول في صفقة لم يعد معروفاً حجم الوفر الذي ينتج منها؟ يوضح مصدر مطلع على المناقصة، أنه في حال اعتماد محطة أو اثنتين، فإن للبنان مصلحة أكيدة بالاستمرار في خطط تشغيل المعامل على الغاز، مهما تغيرت أسعار النفط. على سبيل المثال، فإن السعر المقدم من تحالف «إينّي - قطر بتروليوم»، يشير إلى أن سعر المليون «مليون بي تي يو» (وحدة قياس الغاز) يساوي 0,12 * سعر برميل برنت.

وهذا يعني بالأرقام، أن الوفر المحقق من تشغيل معملي دير عمار والزهراني على الغاز سينخفض إلى 180 مليون دولار وفق سعر 25 دولاراً للبرميل بعدما كان يصل إلى 700 مليون دولار وفق سعر 75 دولاراً لبرميل النفط. الوفر لا يزال كبيراً وتُضاف إليه الجدوى البيئية وتحسين أداء المولدات في المعامل.

لا يزال الغاز الأفضل استراتيجياً للبنان بالمقارنة مع النفط، لكن السؤال هنا يصير من أين نحصل على الغاز؟ مناسبة السؤال أن الاستكشاف في البحر اللبناني صار في مراحله النهائية. أسابيع قليلة وتظهر النتائج الأولية. حتى اليوم، يكتفي المعنيون بالإشارة إلى أن الوضع جيد. جيد يعني أن عملية الحفر التي وصلت إلى 3500 متر تحت سطح البحر (2000 متر في باطن الأرض) لم تعترضها أي مشاكل. يبقى نحو 500 متر أو أكثر قليلاً وتنتهي المهمة. صحيح أن التحليل الكامل للمعطيات قد يحتاج إلى شهرين، لكن المؤشرات ستتضح فور إنجاز الحفر.

لذلك، يفترض أن لا تصدر الحكومة أي قرار يتعلق بمحطات الغاز قبل التغويز أو من المكامن الطبيعية سنة واحدة. هذه السنة أهميتها كبيرة. واحد من المحفزات لشركات التنقيب للإسراع في الحفر، وحتى لتطوير البئر، أن يلتزم لبنان بالحصول على حاجته من الغاز منها. ذلك يضمن للشركة المطورة للبئر خط إمداد دائم، وإن كان محدوداً. أما إذا عمد لبنان في الوقت الراهن إلى توقيع العقد للبدء بتجهيز محطات الغاز، فإنه لن يستطيع الحصول على الغاز من آباره قبل 10 سنوات (إلا إذا اتفقت الشركة المشغّلة للمحطة مع شركة توتال لإمدادها بالغاز). لكن إلى ذلك الحين، سيكون على توتال أن تبحث في جدوى تطوير الحقل إذا لم تتمكن سلفاً من توقيع عقود غاز كافية، بعيداً عن لبنان. تلك خسارة قد تفوق خسارة سنة إضافية من الغاز.

«الزراعة»، ستحدّد الأسعار لكنها لن تلاحق المخالفين (مروان طحطح)

> **في جلسة الحكومة الأخيرة، اشتكى نعمة من ضعف عدد الكادر البشري في الوزارة**

أن تنجح «الزراعة» حيث قصّرت «الاقتصاد»؟ وهل يسمح القانون لوزارة الزراعة بأن تُحدد الأسعار؟ وزير الزراعة أوضح أن «ليس للوزارة صلاحيات مباشرة على الأسواق والأسعار، وإنما تعود هذه المهمّة لوزارة الاقتصاد»، لكن «الخطة التي وضعناها تهدف إلى التكامل مع وزارة الاقتصاد منعاً لابتزاز المواطنين في هذا الظرف الصعب».

أما الخطة بحسب ما يشرحها معنيون في وزارة الزراعة، فتقوم على «إعلان لائحة موحدة بأسعار الخضر والفاكهة في أول مرحلة، واللحوم في ما بعد». وستصدُر هذه اللائحة أسبوعياً، كل نهار أربعاء، على موقع الوزارة عبر جداول تحدد السعر التوجيهي لكل منتَج، ما يتيح للمُستهلك تقدير ما إذا كان الفارق بينها وبين سعر السوق مسموحاً به. وهذا السعر التوجيهي سيُحدَد بناءً على تقارير العاملين في المراكز الزراعية الموزّعة على كامل الأراضي اللبنانية (وعددها 31 مركزاً زراعياً) والتي ستضع السعرين الأقصى والأدنى. لكن ألا يُشكل ذلك تضارباً بين صلاحيات الوزارتين؟ وفي أي حالة يُسمح لوزارة الزراعة بتحديد السعر؟

تقول مصادر الوزارة إن البلد «اليوم في ظرف طارئ، وهذا الظرف يفتّح باب التأويل، وخاصة أن حركة الاستيراد والتصدير متراجعة، ما يفرض اتخاذ تدابير استثنائية للحد من الاحتكار». ولفتت المصادر إلى أن «وزير الزراعة سال مجلس شورى الدولة عن الأمر، وكان الجواب أن بإمكان الوزارة تحديد الأسعار، ولكن من دون أن تلعب دور الضابطة»، بمعنى أن ملاحقة المخالفات والمخالفين هي من مهمات وزارة الاقتصاد، ويستطيع أي فرد الاتصال بالخط الساخن لوزارة الاقتصاد للتبليغ عن التجاوزات، بعد الاطلاع على لائحة الأسعار في وزارة الزراعة ومقارنتها بأسعار السوق»، علماً بأن فريق مصلحة الأحراج سيوضع بتصرف وزارة الاقتصاد للمساعدة في عملية الرصد.

وإلى جانب ذلك، تتضمّن الخطة «سلسلة إرشادية للمزارعين لتحديد الأنواع التي يجب أن تُزرع، بعد تأمين البذور لكل المزارعين الصغار والمتوسطين». وقالت المصادر إن «الوزارة طلبت من الحكومة فتح اعتماد لتوزيع هبات على المزارعين»، في موازاة التنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» بهدف تأمين مستلزمات إنتاجية من بذور وشتول وأدوية وخيم بلاستيكية.

على الغلاف

بشرّي أولاً

حتى ليل أمس، كان لبنان متجهاً نحو محاصرة الموجة الحالية من فيروس كورونا. تحديد التوقيت بـ«ليل أمس» سببه أن أي خلل في المعالجة يمكن ان يعيد البلاد إلى النقطة صفر. عدم التزام العائدين من بلدان الاغتراب بالحجر الصحي يمكن ان يحول مناطق لبنانية، ومعها البلد كله، إلى بؤر للتفشي غير المسيطَر عليه. كذلك فإن بقاء منطقة او مدينة او قرية موبوءة، من دون إجراءات عاجلة لمحاصرة التفشي فيها، سيعيد لبنان برمته إلى مسار يجعله في خانة الدول التي جرى تفادي مصيرها، كإيطاليا وإسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة، حيث تئن القطاعات الصحية تحت ضغط المصابين بكورونا.

ما يجري في قضاء بشرّي حالياً، ينذر بالأسوأ. في غضون يومين، سُجّل إصابة 24 شخصاً بالفيروس، من أصل 54 خضعوا للفحوصات. تسجيل أول دفعة من المصابين (12 شخصاً)، دق جرس الانذار في وزارة الصحة. وبعد الهجمة التي جوبه بها الوزير حمد حسن، عندما لمّح في مجلس الوزراء إلى خيار عزل قضائين في جبل لبنان، قرر عدم اقتراح عزل بشرّي مركزياً. عوضاً عن ذلك، اتصل بنائبة القضاء، ستريدا جعجع، مقترحاً أن تتولى بلدية بشري واتحاد بلديات المنطقة إعلان عزلها، على أن تتولى وزارة الصحة تأمين كل ما يلزم لمحاصرة التفشي. جرى ذلك الاتصال قبل يومين. وحتى ليل أمس، لم تكن جعجع قد ردّت على مبادرة حسن. وفي تصرف لافت، صدر بيان مستشفى القديس جاورجيوس امس، بصورة توحي بأنه صادر عن وزارة لا عن مستشفى، وكما لو أن ثمة مَن قرر منع الوزارة من العمل في القضاء الشمالي.

الأمر لا يحتمل المزاح، ولا المزاج اللبناني المعتاد بشأن «مناطقنا» و«مناطقهم». حماية أهل بشرّي، قبل غيرهم، يجب ان تكون الهدف الأول للدولة ونائبي المنطقة و«الحزب الحاكم» فيها. وعلى وزارة الصحة الكف عن الوقوف على خاطر أحد. بلا اكتراث لأي اعتبار سياسي، يجب ان تكون لبشرّي وأهلها الاولوية اليوم.

المدينة بؤرة انتشار كورونا

هديل فرفور

حتى مساء أمس، كانت الأمور توحي بالتفاؤل مع تسجيل ثماني إصابات جديدة بفيروس «كورونا» فقط في كل المناطق اللبنانية. تفاؤل أكّده كلام وزير الصحة حمد حسن عن أن «المشوار شارف على الانتهاء». إلا أن المعطيات القادمة من مدينة بشري ليلاً أثارت الذعر مع تسجيل 12 إصابة جديدة، من بين 27 فحصاً، علماً بأن مُستشفى بشري الحكومي أعلن الاثنين، أيضاً، تسجيل 12 إصابة من أصل 27 فحصاً مخبرياً. أرقام بشري «مرتفعة جداً مقارنة بالإصابات المسجلة في اليومين الأخيرين على صعيد لبنان، وتعني وجود 24 حالة إيجابية من أصل 54 فحصاً، أي بنسبة 45%، وهي نسبة مرتفعة جداً تؤكد انتشاراً واسعاً للفيروس في البلدة، ما يستدعي

> نسبة الإصابات إلى الفحوصات المخبرية في بشرّي تصل إلى 45%

إجراء مسح عام من خلال فحص واسع وشامل قد يصل الى 800 فحص»، وفق بيان أصدره مُستشفى القديس جاورجيوس الجامعي ليلاً. ولفت المستشفى إلى أنه إثر زيادة الإصابات في فيروس الكورونا في بلدة بشري، اتصلت خلية إدارة الأزمة في مستشفى بشري الحكومي بمستشفى الروم، طالبة المساعدة في إجراء فحوصات الـ pcr للحالات التي تعاني من الأعراض وتلك التي خالطتها. وبحسب بيان المُستشفى، «اتصل عدد من فاعليات بشري بالمعنيين، مبدياً الاستعداد لتمويل الفحوص الجماعية، لتحديد من يمكن أن يكون حاملاً للفيروس، وهي الطريقة العلمية الوحيدة لتدارك نتائج هذا الانتشار، وسيجري هذا المسح خلال الأيام المقبلة». وتمنى على أهالي القضاء «الالتزام التام بالحظر».

مع هذه النسبة المرتفعة، «يُخشى من تحوّل هذه المنطقة الى بؤرة انتشار للفيروس، ما يُحتّم عزلها بهدف السيطرة على انتشار الوباء ومنع تسلله الى بقية الأقضية»، وفق مصادر معنية بملف كورونا. كما يغدو رفع عدد الفحوصات وإجراء مسح للمناطق أمراً أساسياً قبل قراءة الأرقام بإيجابية.

الجدير ذكره أن وزارة الصحة ستُطلق نهاية الأسبوع الجاري آلية عمل جديدة تعتمد على إرسال فرق ميدانية إلى المناطق التي يتم تسجيل إصابات متعددة فيها، لأخذ المزيد من العينات من قاطنيها بهدف تحديد الواقع الوبائي ووترصد الحالات المخالطة والتقنيط من مصدر العدوى. ووفق وزير الصحة، فإن «هذه الآلية ستتيح زيادة عدد الفحوصات التي يتم إجراؤها يومياً بشكل تدريجي ليصل العدد إلى نحو ألف فحص يومياً في الأسبوع الأخير من نيسان»، علماً بأن لبنان أجرى حتى الآن 10 آلاف و221 فحصاً مخبرياً، وفق أرقام «غرفة العمليات الوطنية لإدارة الكوارث».

وكانت سبع إصابات جديدة فقط قد سُجلت أمس وفق بيانات وزارة الصحة صباحاً، من أصل 548 خضعوا للفحص. وقد أعلن مُستشفى رفيق الحريري الحكومي عصراً تسجيل إصابة إضافية، ما رفع عدّاد الإصابات إلى 548 حالة، شفي منها 62، فيما توفي 19. وبدت هذه الأرقام لافتة لأنها تزامنت مع ارتفاع عدد الفحوصات التي كانت قد سجّلت انخفاضاً خلال الأيام الماضية. وأدى ذلك الى ربط انخفاض الإصابات بتراجع عدد الفحوصات (من 644 فحصاً الجمعة الى 242 الإثنين). «ثبات» انخفاض الإصابات مع ارتفاع عدد الفحوصات أوحى بتوجه جدي نحو انحسار عدد الإصابات وثباتها في منتصف نيسان الحالي، وفق المتخصص في علوم الجزيئيات الذرية والنانوتكنولوجيا الدكتور محمد حمية، لافتاً إلى أن أرقام الإصابات لن تصل إلى 950 إصابة في حال بقاء الوضع على ما هو عليه حالياً، وقد تصل بحدها الأقصى الى الـ 650 حالة، «والتصاعد سيبقى خفيفاً وتحت السقف المحدد لشهر أيار».

وأضاف: «بدءاً من اليوم (أمس)، أصبح الرسم البياني يُنبئ بثبات الإصابات منذ منتصف نيسان (...) نسير نحو انحسار تصاعد العدوى وليس انحسار المرض الذي يبقى رهناً بحالات الشفاء». وبعد 20 أيار «سيبدأ لبنان تسجيل هبوط في الإصابات في حال عدم تسجيل إصابات جديدة في صفوف المغتربين ولم يطرأ أي عامل جديد». ينسجم ذلك بإعلان وزير الصحة حمد حسن، أمس، أن «المشوار شارف على الانتهاء»، مشدداً على أهمية التعاون «لأنّ أي خطأ نرتكبه نكون قد دمّرنا كلّ شيء».

في هذا الوقت، تواصل السلطات المعنية البحث في كيفية تدارك السيناريوات السيئة المُفاجئة، ومن ضمنها سيناريو تفشي الوباء في المخيمات. وعقدت لجنة متابعة التدابير والإجراءات الوقائية الشروط التي وضعتها وزارة الخارجية والمغتربين لتقديم المسنين والمرضى والزائرين على باقي طالبي العودة». أبرز الشكاوى وردت من الجالية في غانا حيث تحدث البعض عن اختيار الأسماء وفق قاعدة «6 و6 مكرر الطائفية، بصرف النظر عن الأولويات».

(أ ف ب)

اختيار المغتربين في غانا: 6 و6 مكرر؟

آمال خليل

وصلت أمس الدفعة الثانية من المغتربين في إطار الخطة الحكومية لإعادة اللبنانيين من الخارج. بعد 378 شخصاً عادوا من ساحل العاج ونيجيريا والسعودية والإمارات، عاد أمس 109 أشخاص من إسبانيا و121 من تركيا و121 من فرنسا و127 من جمهورية الكونغو الديموقراطية، على متن طيران الشرق الأوسط. وورد في التقرير اليومي لوزارة الصحة، وصول طائرات خاصة أمس تقل لبنانيين من بغداد وإسطنبول ونيجيريا ومالطا وليبيريا وبوركينا فاسو. وبحسب التقرير، خضع 430 عائداً لفحص PCR حتى ساعات المساء الأولى.

وزير الصحة حمد حسن، خلال تفقده لسير الإجراءات المتخذة في مطار بيروت، لاستقبال العائدين، لفت إلى أن الوزارة ستصبح قادرة على إجراء ألف فحص يومياً، علماً بأن القدرة الاستيعابية الحالية لإجراء الفحوص في المطار لا تزيد على 500 في اليوم. وكان رئيس الحكومة حسان دياب قد لفت في وقت سابق إلى أنه لا إمكانية سوى لاستقبال حوالى 400 عائد يومياً. وبانتظار الإعلان عن نتائج فحوص الدفعة الثانية من العائدين اليوم، أكدت الوزارة أن نتائج فحوصات الدفعة الأولى للعائدين كانت سلبية باستثناء شخص واحد وصل على متن طائرة خاصة من لندن. ولفت حسن إلى أنه في حال تبين أن فحص أحد العائدين إيجابي «فسيخضع هو وجميع الذين رافقوه في الرحلة للحجر الاستشفائي الإجباري لمدة 14 يوماً».

العائدون أمس نقلوا إلى أربعة فنادق في بيروت تم استئجارها لإقامتهم لليلة واحدة إلى حين صدور نتائج الفحص. وقد طرأ تعديل على لائحة الفنادق بعد قرار إدارة فنادق «لانكستر» إغلاق فنادقي في الحازمية وبيروت كانا مخصصين لاستقبال المغتربين، إثر إشكال حصل مع أحد العائدين من ساحل العاج الذي انتقد إجراءات إدارة الفندق. الفندقان الجديدان (راديسون وباريزيان) انضما إلى لانكستر بلازا ولانكستر الروشة في استقبال العائدين.

الدفعة الثالثة من العائدين تصل غداً من بريطانيا وألمانيا وقطر وغانا. وعلمت «الأخبار» أن بعض المغتربين اشتكوا مما وصفوه بـ«وساطات تتحكم في اختيار الأسماء من قبل السفارات، رغم الشروط التي وضعتها وزارة الخارجية والمغتربين لتقديم

الحماسة خفتت بسبب «الحجر المادي» وأسعار التذاكر
ليس للطلاب «العالقين» في الخارج من يعيدهم!

لم تكد تنطلق الرحلات الجوية من بلاد الاغتراب إلى بيروت، حتى غارت آمال الكثير من الطلاب اللبنانيين الذين يتابعون دراستهم في الخارج. الكثيرون منهم لم يحظوا بـ«نعمة» العودة. إما لأن «الجداول» المعدّة بين شركة طيران الشرق الأوسط ووزارة الخارجية والمغتربين، عبر سفاراتها لم تأخذهم في الحسبان، وإما بسبب أسعار تذاكر السفر التي لا يملك معظمهم فلساً واحداً أمامها

راجانا حميّة

خسر معظم الطلاب اللبنانيين في بلدان الاغتراب رهاناتهم. آخر جرعة من الأمل خسروها مع انطلاق أولى الرحلات الأحد الماضي، التي عزّت الشروط التي فرضتها الدولة اللبنانية، أضف إلى ذلك أسعار تذاكر السفر التي فرضتها شركة طيران الشرق الأوسط، والتي لم تكن داخلة في حساباتهم. حتى «المغريات» التي تحدثت عنها «ميدل إيست» بشأن إعفاء الطلاب المحتاجين من 50% من سعر البطاقة، لا تعنيهم بشيء، ما داموا لا يملكون الخمسين الأخرى!

يغلب العتب على أحاديث معظم الطلاب، خصوصاً في ما يخص الآلية التي اتبعتها الحكومة لتسهيل عودتهم، إذ حالت الإجراءات المتبعة دون شمول الكل، من ناحية تحديد من لهم الحق في العودة، وهو ما انعكس سلباً على الجداول التي «كان بعض الأسماء فيها محدداً سلفاً»، كما يؤكد بعض من لم تشملهم الرحلات الأولى. أضف إلى ذلك عدم وضوح الآلية في ما يخص الطلاب الذين تشملهم «حسومات» تذاكر السفر، ما يفتح الباب على سؤال عالق من دون جواب: علام يستند التقييم لتحديد من هم بحاجة؟

ولئن كان السفراء اللبنانيون في عدد من الدول يبسّطون المعادلة، على قاعدة أن الحاجة المادية هي التي تحدّد من هم أولى بالعودة في هذه الظروف، إلا أن الطلاب يستهزئون بتلك الرواية، خصوصاً أن «الكل بحاجة».

بعد وصول أولى الطائرات، كان ما حدث دون التوقعات، على ما يقول الطلاب، إذ لم تشمل الرحلات طلاباً إلا في ما ندر. فعلى سبيل المثال، حملت طائرة أمس من فرنسا 121 راكباً كان الطلاب أقلية بينهم، بسبب الإجراءات التي أعطت الأولوية لكبار السن والعائلات التي تملك أطفالاً والأمهات الموجودات مع أطفالهن من دون المعيل والمرضى والسائحين ومن انتهت تأشيرة إقامتهم في البلاد التي قدموا منها. ثمة أسباب أخرى جعلت من الطلاب أقلية: أسعار البطاقات من جهة وبعد الكثيرين منهم عن المطارات الأساسية. يمكن الحديث في هذه الحالة عن أولئك الطلاب العالقين في إيطاليا، إذ إن معظمهم يدرسون في الشمال الإيطالي، فيما الطائرة التي حدّد موعدها نهار السبت المقبل ستحط في مطار روما، «وهي مسافة يستحيل على من يقطنون في الشمال قطعها للوصول إلى مطار العاصمة في ظل تعطّل الحياة»، يقول الدكتور محمد كمال، المتابع لملف الطلاب في إيطاليا. وكان هؤلاء قد طالبوا بطائرة تنطلق من مطار ميلانو الأقرب إليهم، إلا أن الأمور «شوي معقّدة»، تقول السفيرة اللبنانية في روما، ميرنا الضاهر. لذلك، الطائرة الوحيدة التي تنطلق بعد أيام «مش رح يكون فيها عدد الطلاب كتير، لأنو غالبيتهم متركزين في الشمال»، والرحلة ستشمل «من هم في روما وضواحيها من دون الشمال والجنوب»، بحسب الضاهر. لكن، حتى الطلاب القريبون من روما يواجهون اليوم أزمة سعر البطاقة التي حددتها شركة «ميدل إيست» بـ926 دولاراً للدرجة الاقتصادية، وهي التي يجد الطلاب صعوبة في تحصيلها، ما يجعل الأمور إلى الآن غير واضحة.

في فرنسا، الأمر سيان. الطلاب العائدون قلة، لسببين أساسيين يحددهما السفير اللبناني رامي عدوان؛ أولهما أسعار البطاقات «التي فقد إزاءها الطلاب الحماسة للنزول إلى لبنان»، وثانيهما توزع الطلاب في مناطق كثيرة في فرنسا المقفلة اليوم بسبب إجراءات الحجر. من هنا، من يحالفهم الحظ هم الأقرب إلى المطار في باريس ومن تشملهم

> خلال أقل من أربعة أسابيع تلقّت السفارة الفرنسية 2600 مراجعة، 60% منها من الطلاب

«الشروط». يروي عدوان أنه مع بداية أزمة «كورونا»، أنشأت السفارة خلية أزمة لتلقي مراجعات اللبنانيين، إضافة إلى خطين ساخنين. بعد ثلاثة أسابيع ونصف أسبوع، تلقت السفارة 2600 مراجعة، 60% منها من الطلاب «ومعظمهم يريدون العودة، فيما جزء آخر يتحدث عن المشاكل التي يواجهها، ولا سيما المالية». وكما في فرنسا، كذلك في إسبانيا وبيلاروسيا وألمانيا وأوكرانيا التي بدأت صرخات الطلاب اللبنانيين تخرج منها بعد تسجيل 1500 إصابة بالكورونا.

الأكيد أن الرحلات لم تشمل الجميع. ثمة طلاب باقون هناك لأنهم لم يفلحوا في العودة، وآخرون لا يريدون العودة بسبب الخوف على سنتهم الدراسية أو إقاماتهم. وفي كلتا الحالتين، الوضع كارثي. تتعدد أزمات هؤلاء من الكورونا وأزمتها النفسية إلى أزمة التحويلات المصرفية وما تسبّبه من جوع. كأنه لم يكف الطلاب الحجر الصحي حيث هم، ليزيد الطين بلة «الحجر المادي»، بحسب تعبير عدوان. ويشير الأخير إلى أنه لهذا السبب وضعت السفارة في تصرف الطلاب استمارة للمراجعة في ما يخص الحوالات المالية، وقد بلغ عدد المراجعات في هذا الشأن إلى الآن «170 مراجعة لطلاب يعانون من حجر على حساباتهم، وقمنا بالتواصل مع جمعية المصارف التي أبدت تجاوبها». لكن، إلى الآن، لا شيء، ما دفع السفارة من خلال غرفة التجارة اللبنانية ـ الفرنسية الى إنشاء رقم حساب لمساعدة الطلاب من خلال جمع المساعدات من المتموّلين اللبنانيين. واليوم، «تسمح لنا هذه المبادرة بمساعدة ما بين 150 الى 200 طالب خلال هالشهرين».

بعيداً عن المبادرات، من يعفي الطلاب وأهاليهم من أزمة المصارف التي تحجرهم مادياً بعد الحجر الصحي؟ يعني «بضهر الموتة عضة قبر»، يقول هؤلاء، خصوصاً أنه في الأشهر الأخيرة، حدد سقف السحوبات بـ200 دولار شهرياً. وهي «التي لا تكاد تكفي لسد إيجار البيت أو فاتورتي المياه والكهرباء»، تقول الطالبة يارا الحركة المقيمة في إسبانيا. فقدت يارا عملها مؤخراً بسبب الحجر ومرضها، ولم يعد ثمة ما يكفي من الـ«cash money» لسدّ تكاليف العيش أو العلاج وسقف السحوبات تقلص. أما والدتها إلهام مبارك فقد خسرت معركتها مع المصرف، فليس باستطاعتها سحب الأموال من حسابها ولا تملك القدرة على تحويل المال لابنتها. وهي، إذ قالت لهم إن مبرر الطلب هو إصابة ابنتها بفيروس كورونا، إلا أنها لم تفلح بعدما «طالبوني بتقرير طبي يثبت إصابة ابنتي»! كما هي حال يارا وإلهام، كذلك هي حال أنيس سليم مع ابنته في بلاروسيا وابنه في ألمانيا. صحيح أن هذا الأخير فشل في تحويل المال لابنته، إلا أنه استطاع حل أزمة ابنه جزئياً من خلال الطلب من أحد أقاربه في ألمانيا تزويده بالمال إلى حين انتهاء الأزمة. وهو ما لجأت إليه أيضاً أمل دياب، بالطلب من عمة ابنها في أميركا تحويل ألف دولار أميركي له إلى سلوفاكيا مقابل تسديد دفعة للأخيرة في لبنان. «سلف ودين»، هكذا هي حال أهالي الطلاب المغتربين اليوم. ولئن كانت بعض السفارات يحاول على الأقل اليوم حلحلة حسابات تلامذة السنوات الأولى في الاغتراب، إلا أن الكارثة آن لا حل جذرياً إلى الآن، وما يجري «هو محاولة حل مشاكل كل حساب بحسابه»، تقول الضاهر، السفيرة في روما. والأمور مستمرة هكذا إلى حين تعفي المصارف الناس من قراراتها الارتجالية.

(هيثم الموسوي)

على الغلاف

الكمامات في لبنان مطابقة للمعايير الطبـيّة؟

رضا صوايا

صدّرت الصين، منذ بداية آذار المنصرم، حوالى 4 مليارات كمامة لسد النقص الهائل الذي عانت منه الأسواق العالميّة بعد تفشي وباء «كورونا». إلا أن ذلك خلق مشكلة أخطر حول مدى جودة هذه الكمامات ومطابقتها للمعايير العالميّة، خصوصاً أن بعض المصانع غير المرخص لها استغلّت الطلب الكثيف على هذا المنتج، متفلّتة من الرقابة في ظلّ الأزمة التي تعصف بالعالم.

وفي 28 آذار الماضي، سحبت هولندا 1,3 مليون كمامة مستوردة من الأسواق لعدم استيفائها الحد الأدنى من المعايير الضرورية لضمان سلامة الأطقم الطبيّة. المشكلة كانت

> القانون لا يمنع استيراد كمامات غير مطابقة إذا كان الهدف من استخدامها غير طبي

مع كمامات KN95 (البديل الصيني لكمامات N95 الأميركية الأكثر شيوعاً والتي تؤمن الحماية من الجزيئيات بنسبة 95%). وبحسب وزارة الصحة الهولندية، فإن هذه الكمامات لم تحو ما يكفي من الفلاتر ولا تغطي الفم والخدين بشكل كامل ما يسمح بتسرب الهواء. وهو ما ردّت عليه الخارجية الصينية بأن المصنّع ذكر بوضوح أن «هذه الأقنعة المرسلة غير جراحية»، داعيةً المستوردين إلى «التأكد من الطلبية ومن تعليمات الاستخدام».

المشكلة شملت أيضاً معدات لفحص الكورونا اشتكى منها عدد من الدول، منها اسبانيا وتركيا وسلوفاكيا وتشيكيا وماليزيا، من أن بعضها ذو عيوب تصنيعية ونسبة دقته في اكتشاف الفيروس لا تتعدى 30% إلى 35%. وفيما أكدت الحكومة الصينية أن الشركة المصدّرة غير مرخصة، اتخذت مطلع نيسان الجاري إجراءات أكثر صرامة، وفرضت على الشركات المصنّعة للمستلزمات الطبية الخاصة بمكافحة كورونا الحصول على رخصة من الإدارة الوطنية للمنتجات الطبية.

إذا كان مثل هذه المنتجات وجد طريقه الى دول تتّخذ في العادة إجراءات صارمة، فهل ما يضمن عدم وصولها الى بلد كلبنان؟

تؤكد رئيسة تجمّع مُستوردي المُستلزمات الطبية سلمى عاصي أن الشركات المنضوية في التجمّع «لم تستورد منذ أشهر كمامات أو مستلزمات طبيّة بسبب المشكلة التي كانت عالقة بينها وبين المصارف لناحية التحويلات المالية اللازمة للاستيراد، والتي تم تحويل قسم منها منذ أسبوع فقط». وبالتالي، تلفت الى أن «هناك علامة استفهام كبيرة حول الكمامات التي تدخل إلى لبنان ومن أي مصنعين في الصين ومدى جودتها»، مشيرة الى أن السلطات الصينية «فرضت منذ أسبوع فقط على الشركات إبراز شهادة تصنيع... لذلك لا أعرف من يدخل الكمامات إلى لبنان وكيف تُفحص ومن يفحصها ويتأكد من جودتها»!

مستشار وزير الصحة لشؤون المعلوماتية سامي سليم قال إن القانون لا يمنع استيراد كمامات غير مطابقة للمواصفات الطبيّة إذا كان الهدف من استخدامها غير طبي، كما في حالة الكمامات الصناعيّة مثلاً. أضف إلى ذلك أن الكمامات، حتى الطبيّة منها، مختلفة الأنواع، وبعضها يؤمن الحماية من الجزيئيات بنسبة 90%، وبعضها الآخر بنسبة 80% أو 70%. وبالتالي على المستهلك أن يدقق في المنتج الذي يشتريه».

وزارة الصحة أعلنت عن استدراج عروض لتأمين مستلزمات الوقاية الشخصية (كمامات، قفازات، أثواب جراحية يمكن التخلص منها، نظارات واقية، غطاء الأحذية، بدلة الوقاية التي تغطي كامل الجسم) وذلك في مهلة أقصاها اليوم عند الساعة 3 ظهراً. وتشترط الوزارة على الشركات الراغبة في المشاركة أن تحدد بوضوح المصدر واسم المصنع وشهادة المعايير المستخدمة وورقة بيانات المواصفات. ووفقاً لسليم، فإن «ما تطلبه الوزارة مخصص للعاملين الصحيين والمستشفيات الحكومية، وقد تعلمنا من الأزمة وحسنًا من طريقة تعاطينا. ففي المناقصة الأولى التي أطلقناها كانت المواصفات قليلة وهو ما اعتبرنا انه قد لا يكون كافياً. بناءً على ذلك، استعنا بأحد أبرز الخبراء الوطنيين في هذا المجال، وقد ساعدنا في تحديد المواصفات التي يجب توافرها، والتي على أساسها وضعنا دفتر الشروط الخاص بالمناقصة الثانية» التي تنتهي مهلة تقديم عروضها اليوم.

لكن ماذا عن التدقيق في الكمامات وبقية المستلزمات والتأكد من جودتها بعد استيرادها كي لا يصيبنا ما اشتكت منه بقية الدول؟ يقول سليم إن «الاتكال هو على شهادة المعايير والتصنيع التي يقدمها المصنّع بعد تدقيق من إحدى الشركات المتخصصة. ولا أعتقد أن للوزارة القدرة على فحص الكمامات للتأكد من جودتها، لأن الأمر يتطلب مختبرات متخصصة، ولست متأكداً إن كنا نملك مختبرات معتمدة لهذه الغاية»

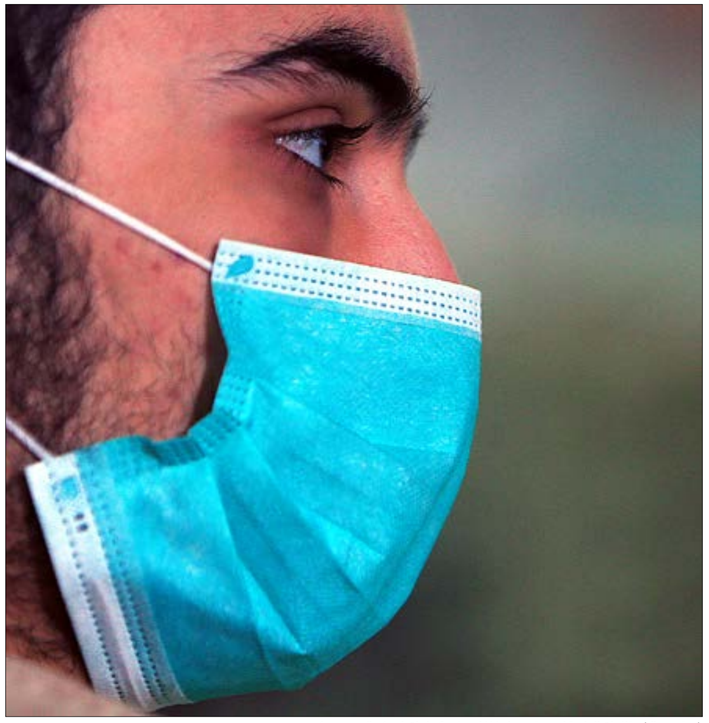

فستوردو المستلزمات الطبية لم يستوردوا منذ أشهر أي كمامات (هيثم الموسوي)

رابطة اساتذة «اللبنانية» تلوّح بوقف التعليم عن بعد

فاتن الحاج

هدّدت الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية بوقف التعليم عن بعد وكل الأعمال الأكاديمية، احتجاجاً على توجه الحكومة لتوحيد الاستفادة من تقديمات صناديق التعاضد في القطاع العام.

رئيس الهيئة يوسف ضاهر اتهم «السلطة باستغلال أزمة وباء كورونا وحالة التعبئة وعدم القدرة على الاعتصام والتظاهر، لتمرر قرارات ومشاريع تنهك الشعب اللبناني وتزيد على أزمة الوباء أزمات صحية واجتماعية أقسى». وأكد لـ«الأخبار» أن «الصندوق خط أحمر، لأن أساتذة الجامعة ناضلوا سنوات طويلة لإقراره، وهو يؤمّن الحد الأدنى المقبول من التقديمات الاجتماعية والصحية لهم ولأسرهم». ولفت إلى أنّ «نحو 5 آلاف أستاذ خارج الملاك سيخسرون مع توحيد الصناديق التغطية الصحية، لأنّه لا يحق لهم الاستفادة من خدمات تعاونية موظفي القطاع العام أو أي صندوق موحد».

ويوفر الصندوق تغطية استشفائية درجة أولى بنسبة 90% للمنتسب والزوجة والأولاد والأب والأم و75% للأخ والأخت. وفي الفحوصات الخارجية، يغطي 85% للمنتسب والزوجة والأولاد و60% للأب والأم والأخت والأخ. كما يغطي الأمراض المستعصية بنسبة 100%. وهو يتميّز عن غيره من الصناديق الضامنة بالسماح للأساتذة المتفرغين من خارج الملاك بالانتساب، فضلاً عن طرق الموافقة السريعة عبر الإيميل أو الفاكس أو الواتساب.

التجمع الأكاديمي لأساتذة الجامعة، من جهته، رأى أنّ «أي مس بخدمات هذا الصندوق في هذه الأوضاع المحفوفة بالمرض والموت والقلق هو بمثابة إعلان مجابهة مفتوحة مع الأساتذة، وإطلاق رصاصة الرحمة على أكبر مؤسّسة وطنيّة وأرقاها».

وليست هذه المرة الأولى التي تناقش فيها إعادة النظر في تقديمات الصناديق الضامنة، فالمشروع مطروح من مؤتمر باريس- 3 في عام 2016، وورد في ما سمّي «مواد إصلاحية» في قانون سلسلة الرتب والرواتب، وذكر بعدها في البيان الوزاري للحكومة السابقة تحت عنوان «توحيد الصناديق في القطاع العام كحل لخفض كلفة الفاتورة الاستشفائية على الدولة».

«انطلاق» توزيع المساعدات المالية

رلى إبراهيم

بعد شهر على صدور قرار التعبئة العامة، أفرجت الحكومة عن المساعدات المالية التي يفترض أن تصل الى 180 ألف عائلة. التوزيع سيبدأ في الأيام القليلة المقبلة، وفق «داتا» وزارة الشؤون الاجتماعية (تشمل نحو 28 ألف عائلة مسجلة في برنامج العائلات الأكثر فقراً)، تضاف إليها أسر ذوي الاحتياجات الخاصة وأطفال الرعاية والأيتام والمسنّون المقيمون في الجمعيات، وأسر صيادي الأسماك وسائقو الأجرة والباصات والشاحنات ومصابو الألغام والذين سُرّحوا من أعمالهم ومن الذين يلتزمون الحجر المنزلي بناءً على طلب وزارة الصحة. كما أضيفت الى اللائحة أسر طلاب المدارس الرسمية رغم ارتفاع عددها، ما يطرح سؤالاً حول الآلية التي ستعتمد لغربلتها.

المبلغ المرصود (75 مليار ليرة) لن يكون كافياً بالتأكيد لسدّ احتياجات هذه الأسر والعمال الموسميين وكل العائلات المحتاجة التي لا يقل عددها عن 500 ألف. لذلك يُفترض أن يكون للبلديات، بعد تحرير وزارة المالية لأموالها، دور أساسي في تأمين مساعدات غذائية إضافية.

وزير الداخلية محمد فهمي قال لـ«الأخبار» إن المبلغ الذي رصدته الحكومة للمساعدات بات في عهدة الجيش اللبناني الذي يعمل على مقاطعة داتا المعلومات والتأكد من الأسماء. في حين لا تزال البلديات في صدد ملء الاستمارات المطلوبة لتحويلها الى وزارة الداخلية التي ستحولها بدورها الى الجيش بعد التدقيق فيها، وقد «بلغ عدد البلديات التي أنجزت المهمة نحو 700»، علماً بأن البعض يتحدث عن استمارات ملغومة، وحشو أسماء غير مستحقة لمصالح شخصية وانتخابية. «وهذا من المتوقع أن يحصل»، بحسب وزير الداخلية الذي أكّد أن «الوزارة وكل الوزارات المعنية والجيش يحاولون خفض هامش الخطأ الى ما دون الـ10% نظراً إلى ضيق الوقت». ولفت الى أن «الـ75 ملياراً رُفعت الى 80 ملياراً لسدّ كل المصاريف المطلوبة، فيما يحاول رئيس الحكومة حسان دياب تأمين اعتمادات اضافية لإطلاق دفعة ثانية من المساعدات». وكانت لجنة الطوارئ الوزارية للمساعدات الاجتماعية عقدت اجتماعاً الإثنين الماضي للبحث في آلية توزيع المساعدات في المناطق النائية وتلك التي لا بلديات فيها أو مخاتير، إضافة الى تفعيل الخط الساخن لتقديم شكاوى.

> الحكومة حوّلت 75 مليار ليرة الى الجيش لبدء التوزيع

من جهة أخرى، توصّل كل من المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية القاضي عبد الله أحمد وهيئة الطوارئ المدنية لمكافحة فيروس «كورونا» الى اتفاق على تسليم وزارة الشؤون الاجتماعية حصصاً غذائية لتوزيعها على مراحل لعائلات السجناء والسجناء. وبعقد وزير الشؤون الاجتماعية رمزي مشرفية مؤتمراً صحافياً اليوم، يعلن فيه إطلاق برنامج التكافل الاجتماعي ضمن خطة الطوارئ.

(مروان طحطح)

حلول لإنهاء العام الدراسي:
اعتماد التقييم المدرسي بنسبة 50 % للشهادات

خالد حدادة*

إلى جانب الهمّ الأساسي، «كورونا»، الذي ينشغل به اللبنانيون، يضاف همّ آخر على العائلات اللبنانية والطلاب، هو همّ استكمال العام الدراسي. طبيعي أن تنشغل الحكومة بشكل رئيسي بالهم الأول، يضاف إليه ما هو يفترض بها (ولا تقوم به جدياً) من معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي للعائلات الفقيرة. إذ إن ما تقوم به هو محاولة إنقاذ «الاقتصاد»، بما هو الوضع المالي والمصالح الأساسية للمصارف وأصحاب رأس المال. أما العائلات الفقيرة، فتكتفي بمحاولة إذلالها عبر مساعدات عينية، مباشرة (لم تصل بعد)، أو غير مباشرة عبر «أهل الإحسان» في سياسة جديدة تزيد من محاولات إذلال شعبنا.

في الجانب التربوي، ينشغل وزير التربية، كثيراً، في محاولة إيجاد طرق لإنهاء العام الدراسي والجامعي، هو وكل موظفي الوزارة، وهم يستحقون الدعم على هذا الجهد. ولكن، مرة جديدة، تكتفي وزارة التربية بالتنسيق مع طرف تربوي واحد، هو المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي يشكل اتجاهاً تربوياً، لطالما كان إلى جانب ذلك النوع من التربية الذي يقفز فوق الهمّ الرئيسي، أي همّ التعليم الرسمي وتطويره. وهذا ليس ذنب الموظفين في المركز، بل طبيعة السياسة التربوية التي يرسمها النظام اللبناني. وهنا نلفت نظر وزير التربية إلى أن ركوب حصان أعرج لن يصل إلى تحقيق الشعار الذي رفعه، «تعليم نوعي وشامل»، والذي يقترب من شعار طالما رفعناه «تعليم نوعي وديموقراطي»، يكون التعليم الرسمي أساسه نوعاً وكماً.

الجانب الأساسي من النقص هو تجاهل مشورة ومساهمة تربويين أساسيين عاملين في التعليم الجامعي، والاستمرار في تجاهل دور كلية التربية في الجامعة اللبنانية (وكليات التربية الأخرى) المحدد دورها في المساهمة في صياغة المناهج ورسم السياسة التعليمية وإعداد الكوادر، لا إعداد المعلمين فقط.

وبما أننا نعيش ظروفاً استثنائية، أرى من موقعي كأستاذ في كلية التربية، وعلى بعد أيام من التقاعد الرسمي، ضرورة المساهمة في الجواب على التحدي التربوي الراهن.

السياسة المتبعة حتى الآن قاصرة عن مواجهة هذا التحدي، ليس لأسباب ذاتية، فالوزارة والأساتذة يبذلون جهداً كبيراً في هذا الإطار، بل لأسباب أساسية، أهمها التناقض بين الاستراتيجية التعليمية المتبعة ووسائل التعليم المقترحة. وبالتحديد لا بد من ذكر الملاحظات الآتية:

الثالث: استسهال الحلول والعودة إلى خطيئة الياس بو صعب (ومن سكت عنه أو حاباه)، أي اعتماد الإفادة ليس فقط في الشهادات الرسمية بل في كل سنوات الدراسة. وهذه جريمة ستتجدد بحق التعليم، وخصوصاً الرسمي، لأن التعليم الخاص (المؤسسات الكبرى) تعتمد أنظمة الشهادات الأجنبية وخصوصاً الفرنسية والإنكليزية، والذي يدفع ثمن التدنّي في المستوى هو التعليم الرسمي بشكل أساسي. وهذا يسهّل أيضاً على الدولة وأصحاب المؤسسات الخاصة استمرارية ظلم المعلمين، وخصوصاً المتعاقدين منهم، وحرمانهم من حقوقهم، لأنهم في هذه الحالة لن يكونوا في حاجة إلى خدماتهم.

هل هناك حل خارج هذه الاحتمالات؟

نعم، هناك حل، نضع عناوينه العامة، متمنياً غير المتاح أمامها ترف شراء حاسوب آلي أو الاشتراك في الإنترنت، ستكون إضافة إلى أزمتها الاقتصادية، وخصوصاً سياسة عدم تكافؤ الفرص بين أبنائها وبين أبناء الأقلية المالكة لهذه الشروط.

رابعاً: مادة التكنولوجيا في برامج التعليم الرسمي ثانوية، وهي بالأصل غير محصورة بالتكنولوجيا التربوية، فكيف يمكن اعتماد التعليم عن بعد فجأة، وفي تعليم كلاسيكي واضح.

إلى ذلك، تضاف عوامل أخرى لن تتسع هذه المساحة لنقاشها.

لذا سأنتقل إلى نقاش الخيارات المتاحة لإنهاء العام الدراسي، وخصوصاً أن تطورات الوباء ومصادر منظمة الصحة العالمية لا تتوقع العودة إلى الحياة الطبيعية قبل أشهر. فما هي هذه الخيارات؟

الخيارات (الاحتمالات) التي نسمعها على لسان المسؤولين حتى اليوم، هي:

الأول:

> العودة إلى خطيئة الإفادات في كل سنوات الدراسة جريمة ستتجدد بحق التعليم

تأخير الحسم بشأن العام الدراسي بانتظار التطورات. وهذا الخيار يبقى مطروحاً إذا كان الوضع سيعود إلى طبيعته حتى منتصف أيار كحد أقصى. لكن ما نلمسه وما يصرح به المعنيون بالوضع الصحي محلياً وعالمياً يجعل هذا الاحتمال بعيداً.

الثاني: إبقاء الوضع مفتوحاً، واعتماد التعليم عن بعد، وإجراء الامتحانات المدرسية والرسمية بعد انتهاء الوضع الحالي، حتى ولو في الصيف. كان يمكن أن نفهم هذا الاحتمال لو أن هناك استراتيجية تعلم أخرى في البلاد، ولو توفرت ديموقراطية حقيقية في امتلاك مهارة ووسائل هذا التعلم، ولكن هذا غير ممكن، وإذا جرى إصرار على اعتماده، فهو يشكل انحيازاً كبيراً على المستوى الاجتماعي، يجب على الأهالي وروابط المعلمين خصوصاً في التعليم الرسمي الإعداد للتحرك ضده.

الثالث: استسهال الحلول والعودة إلى خطيئة الياس بو صعب (ومن سكت عنه أو حاباه)، أي اعتماد الإفادة ليس فقط في الشهادات الرسمية بل في كل سنوات الدراسة. وهذه جريمة ستتجدد بحق التعليم، وخصوصاً الرسمي، لأن التعليم الخاص (المؤسسات الكبرى) تعتمد أنظمة الشهادات الأجنبية وخصوصاً الفرنسية والإنكليزية، والذي يدفع ثمن التدنّي في المستوى هو التعليم الرسمي بشكل أساسي. وهذا يسهّل أيضاً على الدولة وأصحاب المؤسسات الخاصة استمرارية ظلم المعلمين، وخصوصاً المتعاقدين منهم، وحرمانهم من حقوقهم، لأنهم في هذه الحالة لن يكونوا في حاجة إلى خدماتهم.

هل هناك حل خارج هذه الاحتمالات؟

نعم، هناك حل، نضع عناوينه العامة، متمنياً على وزير التربية والمعنيين بالجانب التربوي من الأزمة، في كلية التربية في الجامعة اللبنانية ونقابات وروابط التعليم في الرسمي والخاص وروابط أهالي التلامذة، والأطر الطلابية الجامعية، أن تبدي رأيها فيه بشكل سديد تداركاً للتطورات وإنقاذاً لمستقبل الطلاب والأساتذة.

هذا الاقتراح يراعي احتمالين: إما استمرار الإقفال أو عودة التعليم بعد منتصف أيار، إذا تطورت عملية احتواء الوباء بشكل إيجابي. وهو يتضمن المراحل الآتية:

ـ بالنسبة إلى السنوات التي لا تنتهي بامتحانات رسمية، أي غير صفوف الشهادات، يجري اعتماد نتائج الامتحانات المدرسية قبل التعطيل القسري، وخصوصاً أن كل مدرسة تكون قد أجرت امتحانات فصل أو فصلين. أما إذا تمكنت من العودة، فيمكن استكمال الامتحانات النهائية المدرسية ويجري الترفيع على أساسها.

ـ بالنسبة إلى الشهادات الرسمية:

أ ـ إذا استؤنفت الدراسة في أيار، ونظراً للوضع النفسي، يجري اختصار المادة التعليمية من جهة، وإعطاء التقييم المدرسي 50% من العلامة النهائية على الأقل، وإذا ما سمحت الظروف بامتحانات رسمية حتى آخر تموز، يجب احترام شروط التباعد وبالتالي مضاعفة عدد مراكز الامتحانات، وإلحاق التلامذة بالمراكز الأكثر قرباً لهم، للحد من الكلفة من جهة، ومن تجمع الأهالي أمام المدرسة من جهة أخرى.

هذا الاحتمال يمكن قبوله، وإن كنت شخصياً أميل إلى الحل الثاني حتى ولو أن الظروف الصحية تسمح.

ب ـ الحل الثاني اعتماد النتائج المدرسية بنسبة 50% من العلامة.

ـ إجراء امتحانات في حزيران وتموز داخل كل مدرسة لشهادة البكالوريا وتأمين الأجواء الصحية، بعدم وضع أكثر من 7 أو 8 تلامذة في الغرفة الواحدة. وهذا ممكن في أغلب المدارس، إذ إنّ عدد التلامذة في صف البكالوريا لا يزيد على 60 تلميذاً وأصغر مدرسة تضم 10 غرف.

هذا الحل يراعي الوضع النفسي للتلامذة ويبقي الأهالي في بيوتهم ويوفر على الدولة كلفة الامتحانات الرسمية والمراقبة، ويتجاوز إلى حد كبير سلبيات الإفادة.

أما بالنسبة إلى البروفيه، فإني أدعو إلى إصدار قرار بإلغائها لهذه السنة والسعي إلى إلغائها وتحويلها إلى شهادة مدرسية ابتداءً من العام الدراسي المقبل.

ـ بالنسبة إلى الجامعة اللبنانية، يمكن أيضاً اعتماد التقييم نفسه في السنوات العادية، وفي سنوات الإجازة والماجستير والدكتوراه، أي اعتماد الامتحانات داخل الجامعة، وإعطاء 50% للتقويم المستمر خلال العام الجامعي والتقليل من محتوى المواد إلى الحد المقبول لإنهاء العام الدراسي.

ـ بدءاً من أيلول، يجري اعتماد آلية للتدريب على التعليم عن بعد، لتحقيق المساواة والمساعدة في ديموقراطية امتلاك تكنولوجيا التعليم، سواء المساواة بين المدارس والجامعات، وتعويض الدولة مباشرة من أجل امتلاك الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية لما هو ضروري، وكذلك إتاحة امتلاك الوسائل من قبل تلامذة التعليم الرسمي وطلاب الجامعة اللبنانية، وإذا أمكن تعميم التدريب على الأهالي.

*أستاذ في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

على الغلاف

مسنّو دور الرعاية يقلبون وجهة التعداد اليومي

أين خبّأت فرنسا وفياتها؟

نادين شلق

في 17 آذار الماضي، كانت فرنسا أمام أول مواجهة فعلية مع فيروس «كورونا»، مع إعلان الرئيس إيمانويل ماكرون حظر التجوّل، مدفوعاً بتسجيل 127 حالة وفاة. كان الفيروس قد بدأ مسيرته في بلاده قبل ذلك بـ 19 يوماً، مصحوباً بأعداد من الإصابات والوفيات التي باتت مع الوقت غير قابلة للتجاهل أو التعامي.

منذ ذلك الحين، بدأ ما يسمّى التعداد الرسمي، فانطلقت السلطة الفرنسية من 400 إصابة لتحطّ، أمس، عند أكثر

حوالى 7 آلاف دار رعاية تضم أكثر من 800 ألف مسنّ كانت خارج التعداد الرسمي للضحايا

من 99 ألفاً، بينما وصلت أرقام الوفيات إلى 10 آلاف.

ولكن، بين هذه الأعداد، أرقامٌ أخرى كانت الحكومة الفرنسية تضعها جانباً، متّبعة الإجراء ذاته المبني على التعامي الذي اعتمدته في بداية الأزمة. فجأة، بدأت تبلّغ عن أعداد وفيات تتخطّى الألف في غضون 24 ساعة. هذه المرّة، كان تاريخ الثاني من نيسان هو المفصلي، حين جرى تسجيل 1355 وفاة جديدة في 24 ساعة فقط. لكن هذا الرقم لم يكن وليد الساعات الـ 24 فعلاً، فقد تبيّن أن الحكومة الفرنسية كانت «تخبّئ» حالات الوفاة في دور الرعاية. كان كبار السن في هذه المساكن خارج التعداد الرسمي الذي كان يقتصر حتى ذلك الوقت على المستشفيات، متغاضياً أيضاً عن الوفيات في المنازل الخاصة.

(أ ف ب)

884 حالة وفاة في دور رعاية المسنّين وقعت على مدى أسابيع، جرى الإعلان عنها في يوم واحد فقط، مع ما لا يقل عن 14,638 حالة «مؤكدة أو محتملة» للمرض هناك. تلا ذلك الإعلان عن 532 حالة وفاة جديدة في هذه الدور، في الثالث من نيسان، لتتوالى التبليغات عن الأعداد في تلك الأماكن، وتصل إلى أكثر من 2500، بحسب وزير الصحة أوليفييه فيران.

ليس من الواضح السبب وراء التغافل عن هذه الأرقام، إلّا أن التصريح الصادر عن المدير العام للصحة جيروم سالومون، قبل أسابيع، يمكن أن يعطي فكرة عن مدى استخفاف السلطات الفرنسية في تعاملها مع هذه الفئة العمرية في ظلّ هذه الأزمة. في إحدى إحاطاته، زلّ لسان سالومون عندما قال إن «الوفيات في المستشفى ربما تمثّل نسبة صغيرة من نسبة الوفيات الكاملة»، الأمر فتح الباب أمام كثير من الشكوك حول مدى موثوقية التقرير اليومي عن الوفيات، الصادر عن الصحة العامّة، منذ بداية الوباء.

تمحورت التساؤلات، منذ ذلك الحين، حول ما إذا كان أسلوب التعداد الفرنسي يقلّل من عدد الوفيات بسبب «كوفيد-19». وهل يمكن لذلك أن يفسّر جزئياً الفجوة مع دول أخرى، مثل إيطاليا؟ أما السؤال الأكثر إلحاحاً، فقد كان: ما هو العدد الفعلي للوفيات في دور رعاية المسنّين؟

من المستحيل وضع رقم دقيق لعدد الأشخاص الذين توفوا بسبب فيروس «كورونا» في فرنسا، كما من المستحيل معرفة العدد الفعلي للمسنّين الذين توفوا بسببه. ما يمكن تأكيده هو أنّ الأرقام التي تنشرها الحكومة الفرنسية، حالياً، عن هذه الفئة العمرية لا تزال تقديرية، وهي إن كانت تعني شيئاً، فهو أنّ فيروس «كورونا» قد أصاب هؤلاء المسنّين، بقوة، في دور الرعاية التي يسكنونها.

حوالى 7 آلاف دار رعاية، تضم أكثر من 800 ألف مسنّ، كانت خارج التعداد الرسمي لضحايا فيروس «كورونا». ورغم الإعلان عن أكثر من 2500 وفاة، حتى الآن، في تلك الأماكن، إلّا أنّ الأرقام قد تكون أعلى من ذلك بكثير، باعتبار أنّ أول حالتي «كورونا» فقط تخضعان للاختبارات. ولكن لماذا اختباران؟ سؤال منطقي، والجواب عنه هو أنّ الأمر مرتبط بتوصية من وزارة الصحة، في 16 آذار، بأن «يخضع المرضى الأوائل، الذين يعيشون في مبنى سكن جماعي للاختبار. وبعد الحالة الثانية المؤكدة، يُفترض أنّ أي شخص يعاني من أعراض، يعتبر مصاباً بالفيروس»، بناءً عليه، يجري التعامل مع الحالات الأخرى على أنها حالات «كوفيد-19»، وفقاً للفحص السريري (خصائص وأعراض المرض الملحوظة)، ولكن من دون احتسابها، لأنه لم يتم إجراء اختبار عليها.

فضلاً عن ذلك، فإنّ فرنسا لا تجري فحوصات ما بعد الوفاة، كما في إيطاليا مثلاً، بمعنى آخر، عندما يموت شخص في دار للرعاية أو في المنزل، لا يتم فحصه، وبالتالي لا يجري احتسابه من ضمن ضحايا الفيروس.

ولكن كيف يمكن معرفة عدد الإصابات المرتبطة بـ«كوفيد-19» من دون إجراء اختبار؟ ببساطة، لا توجد إجابات. كلّ ما تمكّنت وزارة الصحة الفرنسية من القيام به، أخيراً، هو تطوير إجراء للسماح بـ«المراقبة اليومية للوفيات، بمجرّد أن تبلّغ أي دار رعاية أو أي مؤسسة طبية ـ اجتماعية أخرى عن حالة واحدة، على الأقل، مشتبه بأن تكون مصابة بالفيروس. وهي خطّة تتمحور حول فحص «كافّة النزلاء وطواقم العمل، اعتباراً من تاريخ تسجيل أول حالة في المؤسسة»، وفق تعبير وزير الصحة، الذي قال إن هذا الأمر «سيتيح تجميع الإصابات» وسيمكّن من «تجنّب انتقال العدوى إلى النزلاء الآخرين». يبدأ التعداد من تلك اللحظة، أي منذ بدء تطبيق هذه الخطة. أمّا الوفيات السابقة في دور الرعاية، فهي مجرّد أرقام، تحوّلت بالنسبة إلى السلطات الفرنسية، إلى تقديرات ارتدت لباس التعداد الرسمي، منذ أيام.

بحسب دومينيك شاف، الأمين العام للاتحاد الفدرالي للصحة الخاصة، فإنّ المخاوف باتت مرتبطة بسيناريو حيث اكتشف الجيش في عدد من دور الرعاية كباراً في السن متروكين لمصيرهم، وفي بعض الأحيان أمواتاً على أسرّتهم. شاف يؤكد أنّ عدد الوفيات بسبب فيروس «كورونا» بين كبار السن، قد «يتجاوز الأرقام التي سجّلت خلال الموجة الحرارية عام 2003. حينها، أدت تلك الموجة إلى أكثر من 15 ألف وفاة، وخصوصاً بين كبار السن.

الآن، ماذا عن الوفيات غير المعلنة في المنازل؟

منذ الدخول في المرحلة الثالثة من انتشار الفيروس، اختارت الحكومة الفرنسية عدم إجراء اختبارات على الحالات غير الحرجة، الأمر الذي يؤدي في الوقت ذاته إلى التقليل من عدد الإصابات، وإساءة تقدير عدد الوفيات المرتبطة بفيروس «كورونا»، وهو ما قد يحوّل عملية التقييم إلى مسألة معقّدة جداً. بناءً عليه، يمكن لبعض الوفيات في المنازل، أيضاً، أن تبقى بعيدة عن رادار الإحصاءات.

«كورونا» ينخر بالاقتصاد الفرنسي

يتوسّع أثر انتشار فيروس «كورونا» داخل الاقتصاد الفرنسي، بشراسة. وبحسب مذكّرة صادرة عن «المرصد الفرنسي للظروف الاقتصادية» (OFCE)، فإنّ تأثير شهر من الحجر سيؤدي إلى خسارة نحو 60 مليار يورو، وهو ما يمثل 2,6 نقطة من الناتج المحلي الإجمالي. وحتّى الآن، بات من الواضح أن قطاعات تضرّرت أكثر من غيرها، مثل السياحة وصناعة الترفيه والمطاعم. فقد أدى إغلاق المطاعم والحانات والمخابز، منذ منتصف آذار، إلى توقّف جميع هذه المؤسسات. وهكذا، فإنّ 98% من النشاط في هذا القطاع كان مشلولاً. وحلّ بعد ذلك قطاع وسائل النقل التي أقفلت بنسبة 70%. يأتي ذلك فيما تُظهر توقّعات طلبات السيارات انخفاضاً بنسبة 75% خلال المرحلة المقبلة.

كذلك، يمكن أن يؤدي الإغلاق أو التباطؤ الحاد في قطاعات كاملة من الاقتصاد، إلى حدوث انفجار في تسجيل طلبات البطالة الجزئية. ووفقاً لتوقعات الاقتصاديين من مختبر الأبحاث المرتبط بـSciences Po Paris ـ، فقد يجد أكثر من 5,7 مليون موظف، أو 21 % من العمّال، أنفسهم في بطالة جزئية. وفعلاً، أعلن وزير العمل موريل بينيكود، أنّ أكثر من 220 ألف شركة لجأت إلى هذا الإجراء، لتحوّل بذلك 2,2 مليون موظف إلى البطالة الجزئية، بهدف تجنّب تسريح العمّال الجماعي.

من جهة أخرى، يمكن أن تكون تداعيات مدّة الحجر هائلة على الاستثمار. إذ تشير عمليات المحاكاة التي أجراها مركز الأبحاث إلى أنّ جميع الاستثمارات يمكن أن تنخفض بنسبة 37% خلال كل شهر حجر، أي بنسبة 8,5 % من الناتج المحلّي الإجمالي الشهري. وسيتركّز جزء كبير من ذلك (60%) على قطاع البناء.

من جهة ثانية، ورغم تدابير الدعم للشركات، إلا أنّ انخفاض الطلب العالمي، وتدهور الاقتصاد في منطقة اليورو بأكملها، يمكن أن يتسبّب في إفلاسات متعاقبة في عدد من الشركات الضعيفة.

مرصد BFM للأعمال يؤكد أنّ الوضع أكثر خطورة ممّا هو متوقّع. فقد أشار الاقتصاديون الذين قابلهم، إلى أنّ كلاً من النمو والعجز سينخفضان بين 6 و10%. وفي الربع الثاني، يمكن توقّع انخفاضٍ بنسبة 15% في الناتج المحلي الإجمالي.

(الأخبار)

الصين ربحت المعركة... نهاية الحرب أم استعدادٌ لجولة أخرى؟

علي عواد

في تقرير لوكالة الصحافة الفرنسية، يقول وان شونهو، وهو صيني يبلغ 44 عاماً من العمر ويقطن في مدينة ووهان، كان قد أصيب بفيروس كورونا وتعافى منه بعد 17 يوماً: «اليوم أرى الأمور بطريقة مختلفة. أشعر بهدوء حيال كل شيء، فعلاً هدوء. (...) لقد وصلت إلى باب الجحيم وعدت». شونهو لم يكن وحده، الصين كلها كانت أمام أبواب الجحيم، لكنها عادت.

وللمرة الأولى منذ تفشي «كورونا»، لم تسجل الصين أمس أي وفاة بالفيروس المستجدّ. يأتي ذلك قبل ساعات من رفع الإغلاق عن ووهان، التي كانت بؤرة الانتشار الأولى للمرض نهاية العام الماضي. قريباً، سيعود الآلاف الى شوارع عاصمة مقاطعة هوباي الصينية، المدينة التي يعود تاريخها الى 3500 عام، والتي أريد لها أن تنافس نيويورك.

وقد اتخذ القرار أمس بالسماح لسكان ووهان بمغادرتها، للمرة الأولى منذ إغلاقها في 23 كانون الثاني الماضي للحد من انتشار الفيروس. وفيما لم تسجل خلال الأسبوعين الماضيين سوى إصابتين في المدينة، بقيت السلطات الحالية في حال تأهب وأزالت صفة «خال من الوباء» عن 70 من أحياء المدينة، وهو تصنيف كان يسمح لسكان هذه الأحياء بمغادرة مساكنهم. وبُرّر ذلك باكتشاف أشخاص في هذه الأحياء يحملون الفيروس من دون أن تظهر عليهم أي عوارض. كما أن عدد القطارات والرحلات المغادرة من ووهان سيبقى محدوداً في الوقت الراهن، وستبقي السلطات على بعض القيود على التنقل في المدينة لمنع تجدد ظهور الإصابات.

وفيما يبدو أن الفيروس اكتفى من حصد أرواح الصينيين، إلا أن مشكلة جديدة باتت تلوح بالأفق، تتمثل بعدد الإصابات الجديدة الوافدة من خارج الصين وباكتشاف عدد كبير من المصابين من دون أن تظهر عليهم أي عوارض ويمكنهم نقل العدوى. فقد وصل مجموع الإصابات الوافدة إلى 1033. واللافت أن ربع مجموع الحالية والمستوردة لا تحمل عوارض مرض «كوفيد-19»، وقد دفع ذلك السلطات الصينية الى خفض عدد الرحلات الدولية إلى حوالي 3000 يومياً من عشرات الآلاف سابقاً.

> السماح لسكان ووهان بمغادرتها للمرة الأولى منذ إغلاقها في 23 كانون الثاني الماضي

رغم ذلك، تتعافى الصين بشكل «حذر»، فيما باتت عجلة الاقتصاد أقرب الى العودة إلى نشاطها، وأشار تقرير أعدّه خبراء من صندوق النقد الدولي الاثنين الماضي الى أن الانتعاش الاقتصادي في الصين بعد التوقف المفاجئ لاحتواء وباء كورونا «مشجع»، ما يلمح إلى أن تدابير الاحتواء يمكن أن تنجح في السيطرة على الوباء وتمهد الطريق أمام استئناف النشاط التجاري. فيما أظهرت صور للأقمار الاصطناعية زيادة تركيزات ثاني أوكسيد النيتروجين الشهر الماضي فوق الصين، ما يشير إلى انطلاق النشاط الصناعي وحركة النقل.

يحدث ذلك في وقت لا تزال فيه الولايات المتحدة واليابان ودول الغرب تتخبط في إدارتها لأزمة تفشي الفيروس، وتغلق مناطق جغرافية واسعة، وبدأ بعضها للتوّ في فرض إجراءات الحجر المنزلي!

حلاق صيني في ووهان (أ ف ب)

الأكلاف البشرية ترتفع... في انتظار الذروة

«الإنتاج الدفاعي» يجنّد الشركات الأميركية

(أ ف ب)

تواصل الجائحة الوبائيّة حصد مزيد من الضحايا في الولايات المتحدة، التي استيقظت، فجأةً، على أضرار العولمة وأكلافها، بعدما تنبّهت، متأخرةً، إلى اعتمادها المفرط على سلاسل التوريد العالمية. إزاء ذلك، فعّلت الإدارة الأميركية قانون «الإنتاج الدفاعي»، لإجبار الشركات الأميركية على تحويل خطوط إنتاجها لتصنيع مستلزمات الطوارئ الطبية لتلبية الاحتياجات المحليّة، وتعويض النقص الحادّ في هذه الإمدادات. ولا تزال أميركا تُعدُّ بؤرة انتشار الفيروس عالمياً بمعدّل إصابات بلغ 386,571 أمس (19,567 حالة جديدة)، بعد إجراء مليوني فحص على مستوى البلاد، ليرتفع عدد الوفيات بأكثر من 1600، ليتجاوز الـ 12 ألفاً، أكثر من 730 منها في ولاية نيويورك التي سجّلت أعلى حصيلة وفيات يومية، ما رفع عدد الضحايا في الولاية إلى 5489.

ورغم ضخامتها، لا تزال هذه الأرقام دون مستوى الذروة الذي توقّعه الرئيس الأميركي دونالد ترامب وفريقه لمكافحة «كورونا» الأسبوع المقبل، مشيراً إلى أن البلاد «في موقع يجعلها مستعدة لها». ويأتي الحديث عن «الاستعداد» للذروة في ظلّ النقص الحاد في المستلزمات الطبية على مستوى الولايات، والذي أظهر مدى اعتماد الاقتصاد الأميركي على سلاسل التوريد العالمية، والصينية منها خصوصاً. تنبّه إلى هذا الأمر عرّاب الحرب التجارية المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض، بيتر نافارو، الذي أشار إلى أن بلاده «تعلّمت الدرس» من جزاء هذه الأزمة، وعليه «ستقلّل اعتمادها على الدول الأخرى، وستعيد بناء قدراتها الخاصة لإنتاج الأدوية والإمدادات الطبية». في ضوء ذلك، بدأت الضغوط على الشركات الخاصة الأميركية، عبر تفعيل قانون «الإنتاج الدفاعي»، بهدف إجبارها على تحويل خطوط إنتاجها لتصنيع الإمدادات الطبية لتلبية الاستهلاك الداخلي. من بينها شركة تصنيع الأقنعة «3 أم»، المنتجة لأقنعة التنفّس «إن 95»، إذ أجبرها ترامب على إنتاج مزيد من الأقنعة الواقية للسوق المحلية، مطالباً إياها بوقف تصديرها إلى كندا وأميركا اللاتينية. ورغم اعتراض الشركة على إجراء من هذا النوع، تمكّن الطرفان من التوصل إلى اتفاق أعلن عنه الرئيس الأميركي ليل أول من أمس، يقضي بإنتاج الشركة 55,5 مليون قناع ذي جودة عالية شهرياً لاستخدامها في القطاع الطبي. ينطبق هذا أيضاً على شركتي «فورد» و«جنرال إلكتريك» اللتين تتعاونان في تصنيع أجهزة التنفس، على أن تنتجا 50 ألف وحدة في غضون 100 يوم. كذلك انضمّت «أبل» إلى هذا الجهد، إذ أعلنت، أول من أمس، أنها ستبدأ قريباً إنتاج مليون درع واقية للوجه أسبوعياً للعاملين الطبيين الذين يكافحون تفشّي الوباء. وقال الرئيس التنفيذي للشركة تيم كوك إن شركة التكنولوجيا العملاقة وفّرت 20 مليون قناع جراحي من كل أنحاء العالم للمساعدة في معالجة مشكلة النقص العالمي في هذه المعدات.

في غضون ذلك، أظهر أول تحليل معمّق تجريه الحكومة الأميركية لدراسة تأثير «كوفيد-19» على المرضى الأصغر سناً، أن ما يصل إلى 20% من الأطفال الأميركيين المصابين بالمرض يحتاجون إلى رعاية طبية في المستشفى، وأن هذه الفئة تشمل على الأرجح الرضّع الذين لم يبلغوا عامهم الأول.

> 20% من الأطفال الأميركيين المصابين يحتاجون إلى رعاية طبية في المستشفى

كما خلص التحليل الذي أجراه المركز الأميركي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، إلى أنه بالمقارنة مع البالغين، فإن الأطفال المصابين بالفيروس لا تظهر عليهم الأعراض في الغالب. ومثل هذه النتائج وردت في دراسات منشورة في الصين، وترجّح أنه لا يتم الالتفات إلى المرض لدى الأطفال رغم أنهم ينقلون العدوى إلى البالغين. وكتب الباحثون في التقرير الأسبوعي للمرضى والوفيات الصادر عن المركز، أنه رغم كون الأطفال الأقل من 18 عاماً يشكّلون ما يصل إلى 22% من تعداد الأميركيين، فإن هذه الفئة لا تمثل سوى 1,7% فقط من بين حالات مرضى «كورونا» الذين تتوافر بيانات عن أعمارهم، وعددها 149,082 حالة. وبحسب ما أوردت صحيفة «نيويورك تايمز»، نقلاً عن أطباء وعاملين في مجال الرعاية الصحية، فإن البالغين الأصغر سناً في مدينة نيويورك يتم نقلهم إلى المستشفى مصابين بعدوى «كوفيد-19» بمعدلات عالية جداً، ما يقوّض الافتراضات السابقة في شأن الأشخاص الأكثر عرضة للإصابة. وتشير البيانات الصادرة عن قسم الصحة في المدينة، إلى أن حوالى 1 من بين كل 5 حالات يحتاجون إلى العلاج في المستشفى، تحدث لدى أشخاص تقلّ أعمارهم عن 44 عاماً.

(الأخبار)

على الغلاف

تصوير عدنان الحاج علي

يعيش لاعبو كرة القدم في لبنان حالة من الجمود في ظل الشلل الذي يضرب المنافسات جراء وباء كورونا. شلل فرض حجراً منزلياً على اللاعبين الذين يمضون معظم أوقاتهم في منازلهم مع عائلاتهم. فترة صعبة في ظل ابتعاد اللاعبين عن مزاولة التمارين وخوض المباريات. الأصعب أن تعيش الظروف عينها لكن بعيداً عن العائلة. هذا ما يحصل مع اللاعبين المحترفين في الخارج

اللاعبون المحترفون في زمن الكورونا
حنين وشوق إلى العودة

يسعى محمد قدوح لحجز مقعد له على الطائرة الآتية من السعودية

يعيش ربيع عطايا ضغطاً نفسياً بسبب بُعد عائلته عنه

عبد القادر سعد

لم تمر على لاعبي كرة القدم سواء في لبنان أو في العالم وحتى على عشاق اللعبة ومتابعيها ظروف مماثلة. شلل تام على صعيد المنافسات والمباريات. لاعبون يلتزمون منازلهم ويحاولون تمضية الأوقات مع عائلاتهم والبحث عن سبل التسلية. رغم ذلك تبدو الأمور صعبة جداً مع دخول فترة التعبئة العامة أسبوعها الرابع، فالملل يسيطر على حياة اللاعبين الذين يعيشون مع عائلاتهم ووسط أهلهم وأصدقائهم. فكيف هو الحال باللاعبين اللبنانيين المحترفين في الخارج والذين يعيشون تجربة الحجر المنزلي وحيدين من دون عائلاتهم يَعدّون الساعات بانتظار إما عودة النشاط أو العودة

> «الـ«PUBG» والـ«NETFLIX» والتواصل مع الأهل وأصدقاء اللاعبين في غربتهم

إلى وطنهم وأهلهم.

بعد توقّف النشاط المحلي منذ السابع عشر من تشرين الأول 2019 عقب بدء التحركات الشعبية في لبنان، اختار عددٌ من اللاعبين اللبنانيين خوض تجربة احترافية في الخارج. من هؤلاء اللاعبين لاعبو العهد مهدي خليل، خليل خميس، محمد قدوح، ربيع عطايا، ولاعب النجمة قاسم الزين، ولاعب الصفاء حسن مهنا. سبقهم إلى الاحتراف حسين الدر الذي اختار الاحتراف الخارجي قبل سنوات.

هرب هؤلاء اللاعبون من توقف النشاط الكروي في لبنان، فاصطدموا بتوقف الدوريات التي يلعبون فيها جراء أزمة كورونا. بعضهم نجح في العودة إلى لبنان، وآخرون بقوا في البلدان التي يحترفون فيها بانتظار الفرج.

لاعب العهد خليل خميس من اللاعبين الذين فضّلوا السفر إلى الخارج على البقاء من دون مباريات كرة قدم محلياً. صحيح أن فريقه كان ينافس في كأس الاتحاد الآسيوي، لكن مباريات هذه المسابقة فقط قد لا تكون كافية لمدافع العهد الصلب. سافر خميس إلى ماليزيا واحترف مع فريق ناهائغ ولم تكد تمرّ بضع مباريات حتى توقّف الدوري بسبب كورونا وأصبح لزاماً عليه البقاء في المنزل وحيداً.

يتحدث خميس لـ«الأخبار» عن أيامه في مدينة كوتناغ في محافظة ناهائغ التي تبعد أربع ساعات بالسيارة عن كوالالمبور. «الحمد لله لا توجد إصابات كثيرة في المحافظة التي أعيش فيها. هناك خمسون حالة فقط، لكن رغم ذلك هناك إجراءات قاسية ونمط حياة صعب. توقفت التمارين منذ 15 آذار وحتى 12 نيسان، ومنذ ذلك الحين تغيّرت الحياة رأساً على عقب. لا أخرج إلا مرة في الأسبوع لشراء الحاجيات. أما التمارين فتقتصر على تلك التي يمكن القيام بها داخل المجمع مع اللاعبين الأجنبيّين في الفريق وهما من فرنسا ونيجيريا» يقول خميس.

وعن عدم عودته إلى لبنان يشير لاعب العهد السابق إلى أن توقف الدوري جاء قبل أيام قليلة من إقفال المطار، كما أن الصورة لم تكن واضحة في ماليزيا حول مستقبل الدوري «لذلك فضّلت البقاء. كنت أمل أن يأتي ربيع (عطايا) إلى منزلي ونمكث سوياً في هذه الأزمة، لكن الشرطة منعت التنقل بين المحافظات».

عطايا والـPUBG

ظروف عطايا لا تختلف عن ظروف زميله. فهو محترف في فريق «بو أي تي إم» في كوالالمبور ولا يخفي لـ«الأخبار» بأنه غير مرتاح على الإطلاق في هذه الفترة جراء أزمة كورونا وتوقف الدوري وإلزامية البقاء في المنزل. «لا أخرج إلا نادراً لشراء الحاجيات. كل ستة أيام مرة واحدة. والمشكلة أنني معتاد على عائلتي وأولادي، فلو كانوا معك لكانت الأمور أسهل. لكن حين تكون وحيداً فالأمر يكون صعباً جداً».

هذا الضغط النفسي يؤثر على «نهية» عطايا لإجراء التمارين. فالأجواء لا تساعد على ذلك، «وأنا لاعب لي خصوصيتي على صعيد التمارين. فإذا لم تكن هناك أجواء مؤاتية، لا أستطيع أن أتدرب» يقول لاعب منتخب لبنان.

لكن كيف يمضي لاعب فريق العهد السابق أيامه؟

قلبت نظام حياتي ليتلاءم مع توقيت بيروت. «فأنت تتصل بي عند الساعة الرابعة عصراً بتوقيت بيروت أي العاشرة بتوقيت كوالالمبور. لا أخفي عليك بأنني استيقظت قبل نصف ساعة، أتقصّد ذلك كي يتلاءم مع توقيت أهلي وأصدقائي وعائلتي. لعل أكثر ما يساعدني على تمضية الوقت هو لعب الـPUBG مع أصدقائي كاللاعبين نصار نصار ومحمد حيدر ومحمد قدوح وحسين منذر. وهناك أصدقاء آخرون كجمال عبيد وفيصل مراد ورامي شاهين أمضي معهم أوقاتي. إضافة إلى الـ PUBG هناك الـNETFLIX ومشاهدة الأفلام والمسلسلات. هذا طبعاً إلى جانب الحديث مع العائلة والأولاد والأهل. ومن الأمور التي تساعدني على تمضية الوقت هي الطبخ. فأنا أعيش وحيداً وبالتالي يجب أن أطبخ لنفسي، لذلك أختار أشياء أستطيع القيام بها. اليوم مثلاً سأقوم بطهو الشاورما. لديّ جميع المستلزمات من بهارات وبصل وطماطم» يبتسم عطايا قبل أن يضيف «ماذا نفعل يجب تمضية هذه الفترة».

لكن لماذا لم يأتِ عطايا إلى بيروت مع توقف الدوري الماليزي؟

«ما حصل معي لا يصدّق. كانت عائلتي في طريقها إلى ماليزيا. ووصلت إلى مطار الدوحة في قطر كمحطة ترانزيت. لكن قبل إقلاع طائرتها إلى كوالالمبور اتخذت السلطات الماليزية قراراً بعدم السماح للأجانب بالدخول إلى ماليزيا. عادت العائلة أدراجها إلى بيروت، ولم يعد هناك من مجال لي للسفر إلى لبنان. فالمطار أُغلق وبقيت في ماليزيا» يقول الكابتن ربيع بحسرة.

الدر: ليت خطيبتي كانت معي

ليس بعيداً عن ماليزيا، هناك لاعب لبناني آخر يعيش وحيداً في هذه الظروف الصعبة. حسين الدر، المحترف في إندونيسيا مع فريق«PSM MAKASAR». أيضاً ما هو مريح أن حالات الكورونا غير منتشرة بشكل كبير. «هناك 52 حالة فقط ورغم ذلك البلد مقفل. توقفت التمارين منذ 15 آذار وحتى الأول من حزيران. لم أستطع العودة إلى لبنان فقد أقفل المطار بعد ثلاثة أيام من توقف الدوري» يقول الدر لـ«الأخبار».

يحاول الحسين الدر الإفادة من هذه الفترة

يخرج خليل خميس مرة واحدة في الأسبوع من منزله في ماليزيا

ينتهي عقد قاسم الزين مع الميناء العراقي في الاول من ايار المقبل

يحاول المحترف اللبناني الاستفادة من الوقت الضائع للعودة إلى لبنان. «بيتي ملاصق للبحر، حيث أقوم بالتمارين اليومية. كما أنني أحب قراءة الكتب وتعلّم اللغات. فأنا أعرف إلى جانب العربية اللغتين الإنكليزية والفرنسية وقليلاً من الإسبانية. وأحاول زيادة إتقاني لهذه اللغات. أما بالنسبة إلى الأكل فأنا أعيش وحيداً منذ سنوات ومعتاد على الطبخ. كما أنني نباتي وبالتالي المسألة سهلة». لا يخفي الدر اشتياقه إلى لبنان، فهو يختم حديثه بعبارة «يا ليت خطيبتي وأهلي كانوا إلى جانبي. لكانت الأمور ستكون أسهل بكثير» يقول لاعب فريق «PSM» بغصّة في ختام حديثه.

خليل: وجود زوجتي يساعدني

وإذا كانت حالات الإصابة بفيروس كورونا قليلة في ماليزيا وإندونيسيا، فهي ليست كذلك على الإطلاق في إيران وتحديداً في أصفهان. هناك يحترف حارس مرمى منتخب لبنان

> نجح قاسم الزين وحسن مهنا بالعودة إلى بيروت قبل إقفال المطار

وفريق العهد، أفضل لاعب في آسيا، مهدي خليل. لا تختلف ظروف خليل عن زملائه. الفارق الوحيد أنه موجود في إيران وإلى جانبه زوجته الزميلة الإعلامية ميريام داموري. «وجودها يخفف عني كثيراً، وخصوصاً أن الدوري متوقف منذ حوالى الأربعين يوماً. فكّرنا في العودة إلى لبنان قبل إقفال المطار، لكن كنا سنضطر إلى الدخول في حجر صحي لأسبوعين. حينها ستكون الأمور متشابهة. هنا محجورون وفي بيروت محجورون فقررنا البقاء، إلى جانب عدم المجازفة بتعريض أهلنا للخطر» يقول حارس مرمى فريق ذوب آهان أصفهان الإيراني.

وعن كيفية تمضيته للوقت مع زوجته يقول الكابتن مهدي «أجري التمارين بإشراف مدرب حراس الفريق البرازيلي بمعدل ثلاثة أيام في الأسبوع على ملعب النادي. كما أذهب إلى النادي الرياضي الخاص بالفريق، إلى جانب التمارين المنزلية. أما على صعيد التسلية والترفيه فنلجأ إلى الأفلام والمسلسلات والتواصل اليومي مع الأهل الذين هم قلقون علينا. وبالنسبة إلى الطعام فميريام تقوم بمهمة إعداد الطعام وهي ماهرة في ذلك وبالتالي لا توجد مشكلة».

وعن مستقبله مع الفريق يشير الحارس خليل إلى أن هناك اجتماعاً للمسؤولين في إيران في 20 نيسان المقبل للحديث عن مستقبل المنافسات. «هناك أكثر من سيناريو كتتويج فريق ببرسيبوليس باللقب كونه يتصدّر بفارق سبع نقاط عن أقرب منافسيه قبل عشر مراحل على انتهاء الدوري. ومن الممكن أن تُستكمل البطولة في منتصف أيار. الأمور غير محسومة بعد. في حال جرى تتويج المتصدّر وانتهى الدوري وعاد مطار بيروت إلى العمل، فحينها سنعود إلى لبنان» يختم أفضل لاعب في آسيا حديثه.

قدوح لجأ إلى السفارة اللبنانية

عربياً، هناك لاعب وحيد يحترف حالياً في بلدٍ عربي. محمد قدوح المحترف مع فريق الجندل السعودي الذي ينافس في بطولة الدرجة الثانية. لاعب فريق العهد وصل إلى نهاية مشواره مع فريقه بعد توقف الدوري في 17 آذار. فعقده ينتهي في 26 نيسان وهو أنهى أموره مع ناديه. تواصل مع السفارة اللبنانية في السعودية ووضع اسمه ضمن الأشخاص الراغبين بالعودة إلى لبنان.

حالفه الحظ بأن يحصل على مقعد في أول طائرة جاءت من السعودية، وهو موعودٌ بأن يكون على متن الطائرة الثانية الآتية من السعودية.

يشكر قدوح زملاءه اللاعبين وإدارة النادي على حسن تعاملهم، فهم وقفوا إلى جانبه. «لكن هذا لا يغيّر من صعوبة المرحلة حين تكون وحيداً. تحاول تمضية الوقت بأيّ طريقة. بعد التمارين في النادي، وأغلب الأوقات لعب الـPUBG مع أصدقائي لاعب العهد حسين منذر ولاعب شباب البرج يوسف عتريس، وابن عمي حسن قدوح المقيم في أميركا. كما أتحدث مع الأهل كثيراً. أمل أن أستقلّ الطائرة التالية المتوجهة إلى لبنان. فالوضع النفسي صعبٌ جداً» يقول الكابتن محمد لـ«الأخبار».

لاعبان آخران احترفا خارجياً بعد توقف الدوري المحلي، لكنهما كانا محظوظين بالعودة إلى لبنان قبل إقفال المطار، حسن مهنا وقاسم الزين. الأول عاد من أرمينيا حيث كان يلعب مع فريق سيفان في الدرجة الثانية في 17 آذار بعد إعلان حالة الطوارئ بعد أن أمضى شهرين هناك.

أما الزين فعاد من العراق وتحديداً البصرة بعد توقف الدوري في 12 نيسان جراء وفاة أحد الأشخاص بسبب فيروس كورونا في البصرة. خاض قائد فريق النجمة أربع مباريات مع فريق الميناء العراقي وعاد في آخر رحلة من البصرة إلى بيروت. لا يعرف ما ستؤول إليه الأمور. «ينتهي عقدي في 1 أيار. وما زالت الأمور غير واضحة بالنسبة إلى الدوري العراقي» يقول الكابتن قاسم لـ«الأخبار».

على الغلاف

قوانين طوارئ وزيادة النزعات اليمينية وسياسات أكثر تقييداً للحريات

الفيروس الذي فتح الباب أمام دولة المراقبة

مصطفى شلش

نعيش الآن في ظلّ أزمة عالمية عاصفة جرّاء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد. تتوقف حياة الكثير منا (هذا أمر نتمنى أن يتوقف)، لكن الحياة تستمرّ... طبعاً، هي حياة ليست كسابقتها. تتخذ الحكومات والشعوب قرارات قد تغيّر وجه العالم لعقود قادمة. لهذا، على خطوات الساسة أن تتحلى بالدقة والسرعة في آن، ليس فقط لاحتواء الفيروس، بل للوصول إلى بدائل توائم المرحلة العالمية المقبلة. لن يؤدي كورونا إلى تغيير في طبيعة القطاع الصحي فقط في الكثير من بلدان العالم، بل سيمتدّ أثر هذا الوباء إلى القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. للسيطرة على هذا الفيروس، تقوم الحكومات بتشريع قوانين بشكل دوري على مدار الساعة كانت لتستغرق سنوات لتمريرها، والاستعانة بتقنيات ووسائل كانت محظورة من قبل للحد من حركة المواطنين، وللكشف عن الفيروس، والسيطرة على الفضاء الإلكتروني لتتحكّم بالشائعات. وهذه السياسات الطارئة لها أفضلية الآن، من عدم اتخاذها.

هذه الأوقات ليست عادية، لكنها ستمرّ. وقد نعتاد بعدها على أنظمة المراقبة الشاملة، والسيطرة على حركة المواطنين، والعزلة القومية، وانهيار فكرة التعاون بين

> **السلطة الحيوية لا تهتم بالتحول من مفهوم الرعايا إلى مفهوم المواطنين كما تدّعي الليبرالية**
>
> **يقوم السكان بمراقبة أنفسهم لتصبح تصرفاتهم عملاً سياسياً بحتاً، كما يقول فوكو**

الأمم، وانزلاق النظرية السياسية الليبرالية من الحياة الطبيعية إلى الحياة الجرداء. ستصبح قوانين «الطوارئ» الاستثنائية، الآن، هي القوانين الطبيعية التي ستشكل طبيعة الحياة القادمة حول العالم.

مراقبة الدم في العروق

عُرف العصر الحديث بنوع جديد من السلطة يدعى «السياسة الحيوية» نظّر له الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو في كتابه «تاريخ الجنسانية»، وميز بين السلطة الحيوية والسلطة التقليدية. فالسلطة التقليدية (في يد الملوك والأمراء ورجال الكنيسة...) كانت تكمن في سلب الحياة أو منحها من دون النظر إلى اعتبارات مثل سنّ أو جنس أو طبقة الإنسان الاجتماعية. أما السلطة الحيوية، فقد ربطت منح الحياة بالقدرة الإنتاجية، أي حياة الفرد تتوقف على قدرته في المساهمة في قطاعات الإنتاج المُختلفة.

صرح رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون «وذعوا أحبابكم»، وصارت عناوين الصُحف «الموت لكبار السن». «أطباء الولايات المتحدة الأميركية يضعون معايير للمصاب الأولى برعاية الطبية» من دون أن يتمكن المواطنون الناخبون من تغيير هذه السياسات. لقد عُطل وجودهم، وجُرّدت حياة الناس من معانيها، وفقدوا فعاليتهم في الحياة. لقد كشف لنا فيروس كورونا عن عطب النموذج السياسي الليبرالي.

فُضح القطاع الصحي الغربي، وعاد إلى سيرته الأولى كجهاز للإحصاء والرعاية بالصحة العامة والصحة الإنجابية، لا للتعامل مع الحالات الطارئة وإنقاذ المرضى. فالسلطة الحيوية لم تهتم بالتحول من مفهوم الرعايا إلى مفهوم المواطنين، كما تدّعي الليبرالية، بل تحول الرعايا إلى سكان، فقد كان اهتمام الكيان الغربي الناشئ خلال وما بعد الحرب الباردة، بالعدد ومستوى المعيشة والارتقاء بالحالة الصحية ليس لخدمة مجتمعية، بل لخدمة هدف أهم هو «الإنتاج الاقتصادي». ومع مفهوم السكان، صار النمط السياسي القائم يرتكز إلى السلطة الانضباطية، كما يشير فوكو، أي تلك السلطة المنتشرة في كل قطاعات المجتمع، والتي تلامس أجساد السكان، وتبلغ ذروتها في المراقبة الذاتية التي يمارسها السكان على أنفسهم وأجسادهم في ملبسهم ومأكلهم ومنامهم، في مشيهم وتوقفهم، وجلوسهم وقيامهم، في الشارع والمصنع والمنزل.

انظر حولك، ستجد إرشادات، ممنوعات، توجيهات، لتحفيز الوعي الذاتي لدى الفرد لمراقبة سلوكه بنفسه، بل طريقة لبس مفروضة: قفازات طبية، وكمامات، يعمل الجميع من المنزل ويتواصلون عن بعد فقط، وتتصل المدارس والجامعات بأكملها بالإنترنت. يجب على جميع السكان الامتثال لمبادئ توجيهية معينة، من أجل السيطرة على وباء كورونا. تراقب الحكومات الناس، وتعاقب أولئك الذين يخالفون القواعد، اليوم، وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، تتيح التكنولوجيا مراقبة الجميع طوال الوقت، وتصبح المراقبة ذاتية. يقوم السكان بمراقبة أنفسهم لتصبح تصرفاتهم عملاً سياسياً بحتاً، كما يقول فوكو.

خلال أزمة كورونا، لجأت حكومات عدة بالفعل لاستخدام وسائل مُراقبة جديدة، فالهواتف الذكية، وملايين الكاميرات صارت وسائل لفحص الأجساد والتأكد من درجة حرارتها، وتقديم تقرير طبي كامل عن الأفراد، والإبلاغ إلكترونياً عن أي إصابات مُحتملة. وفي حال تأكّد الإصابة، تقدم التكنولوجيا ميزة تتبع أي شخص تواصل معه المصاب. وأخيراً، صارت هناك تطبيقات خاصة بالهواتف الذكية لتحذير الشخص عند اقترابه من أي بؤرة مصابة بالفيروس التاجي. تبدو أموراً إيجابية، لكن هذه وسائل تطور لتتبع الإرهابيين أو المعارضين السياسيين أو أفراد المقاومة حول العالم وليس مصابي كورونا المستجد.

استغل الكيان الصهيوني الأزمة العالمية ونشر وسائل تكنولوجية خاصة بالتتبع والرصد وجمع البيانات، عادة ما تستخدم ضد الفلسطينيين في الأعمال العسكرية وهذا تحت ذريعة مُحاربة فيروس كورونا. وقد مُرر قرار نشر واستخدام هذه التكنولوجيات لصالح «وكالة الأمن الإسرائيلية» في ظل قانون «الطوارئ» الذي فرضه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بعدما رفض البرلمان إعطاء موافقة على استخدام مثل هذه الوسائل.

لم تعد السياسة تتمثل في المدينة، بل في ساحات الحجر الصحي، فقد فتح فيروس كورونا الباب أمام دولة المراقبة. قد يكون الكثير من الشعوب اعتاد على فعل المراقبة، لكن تطبيع وجود إلكترونيات مُعقدة لتتبع خطوات الأفراد ومعالجة سلوكياتهم، يعدّ فصلاً مهماً في تاريخ توغّل السلطة الحيوية، وتطوير مفهوم الحياة الجرداء، فالوجود الإنساني صار كله مصار تحليل لآليات التتبع والمراقبة.

لم تعد الحكومات الآن تريد معرفة ما تتابعه عبر شبكات الإنترنت ومواقع التواصل، لكنها تريد معرفة درجة حرارتك، ولون بشرتك، وقد يتطور الأمر لتحديد ميولك الجنسية مستقبلاً. إن المراقبة تنتقل من تخيل فوكو في كتابه «المراقبة والعقاب» عن سجن البانوبتيكون لتتبع الأجساد، إلى تتبع ما داخل الأجساد.

طوارئ لا تنقطع

الطوارئ المتّبعة الآن حول العالم للسيطرة على تفشي وباء كورونا، لن تنتهي بدون ترك آثار طويلة الأمد على الطبيعة السياسية والاجتماعية، والمراقبة هي أول آثارها التي قد تبقى، بينما الأثر الثاني يكمن في تعريف أي حياة نحن على موعد معها.

اشتغل الفيلسوف الإيطالي المُعاصر جورجيو غامبين (1942) على توضيح الفرق بين مفهومَي الحياة الطبيعية والحياة الجرداء. النظرية السياسية الليبرالية السائدة عالمياً خلطت بين التجريد والطبيعة، وجعلت من الحياة الجرداء حالة الإنسان الأول الطبيعية قبل ظهور الدولة. وهذا ما ينفيه أغامبين، فالحياة الجرداء ما هي إلا قدرة الدولة المُحتكرة لوسائل العنف على فرض سلطتها السيادية خلال أي أزمة من أجل تجريد الحياة من المعنى ومن القيمة.

والأنظمة الليبرالية قد أكدت دوماً أنها تمارس السيادة داخل منظومة القوانين والقواعد، نافيةً بشدة أنها تتعداها. وقد درس كارل شميدت منذ عام 1922 حالة الطوارئ، وحسم المسألة في كتابه «اللّيولوجيا السياسية» بأنّ «صاحب السيادة هو ذلك الذي يقرر الطارئ». يعرّف شميت حالة الطوارئ بأنها «حالة أزمة سياسية واقتصادية تهدد الدولة ويستدعي حلها تعليق العمل بالقانون (إبطاله) والقواعد العامة». وعلى عكس التنظير الليبرالي، تجنّب شميدت أن ينسب محتوى ثابتاً لمفهوم السيادة (الاعتراف الداخلي والخارجي)، فهذا في نظره يهدف إلى التلاعب بالشعب، وجعل من قانون الطوارئ صانعاً لمفهوم سيادة الدولة وجوهرها.

عرّف شميدت جوهر سيادة الدولة بشكل قانوني دقيق كونها ليست احتكار العنف أو الحكم، بل احتكار القرار. وبعد هذا التعريف، طوّر والتر بنجامين مفهوم السيادة في مقاله «أطروحات حول فلسفة التاريخ» (1940) إنّ «حالة الطوارئ أصبحت في الواقع قانوناً».

وعبر تعريفي كلٍّ من شميت وبنجامين، أقرّ أغامبين أنّ قانون الطوارئ لا هو وضع قانوني ولا هو تقرير واقع، بل هو قرار سيادي ينشئ العلاقة بين القانون والواقع في المقام الأول. وبالتالي، فإن صاحب السيادة باستحواذه على الحق في إعلان حالة الطوارئ، يطمس الخط الفاصل بين الواقع والقاعدة القانونية، بين الحدث والقانون، بين القاعدة والاستثناء. وبذلك، يصبح القانون قائماً لكن بدون دلالة، وتصبح حالة الطوارئ قاعدة دائمة تخضع للتقدير اللحظي لصاحب السيادة.

سيتغير العالم بدون شك

خلال أزمة فيروس كورونا، وما بعدها، سيكون هناك متسع لفهم ضلالات النظام الكوني الدموي المعاصر، كما يشير له أغامبين، والتفكير في ضرورة إعادة النظر في القوانين والأسس الفكرية التي قامت عليها بنى هذا العالم السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقدسية الحياة الإنسانية لم تعد من أولويات النظم الحاكمة الحالية، ولم تعد الجماهير في مواجهة نظم ضبط سلطوية تقليدية، بل نظم صارت تراقب ما يجري في عروق الإنسان.

سيتغير العالم بدون شك، لكن في ظل قوانين الطوارئ وحركة المدرعات الثقيلة في الطرقات، وزيادة النزعات اليمينية المتطرفة، وسياسات أكثر تقييداً للحريات وحداً لحركة المواطنين. نحن على موعد مع عصر لا تُفهم فيه السياسة من قاعات الجامعات أو البرلمانات، بل من المستشفيات، ومراكز الحجر الصحي.

سلوكا ــ لاتفيا

ليلى سليماني...
«ماري أنطوانيت» الحجر المنزلي

أثارت ليلى سليماني سخط القرّاء والكتاب في فرنسا بعدما نشرت يوميّاتها في الحجر المنزلي جرّاء انتشار فيروس كورونا في جريدة «لو موند» الفرنسية. الروائية المغربية الفرنسية التي نالت جائزة «غونكور» الأدبيّة قبل سنوات، سردت كيف انتقلت مع أطفالها إلى منزلها الريفي للحجر الشهر الماضي، وأقنعتهم بأن التجربة تشبه إلى حدّ ما حياة «الجميلة النائمة». واستفاضت في وصف مشهد الفجر وهو يشقّ من خلف التلال والعشب وغيرهما من المشاهد الطبيعية التي تجعل الحجر المنزلي يبدو كما لو أنه فترة نقاهة. وبهذا تجاهلت سليماني تماماً حياة من هم مجبرون على البقاء في المدن، خصوصاً الباريسيين الذين لا يملكون إلا الشقق الضيّقة من دون وجود خيار لهم بالذهاب إلى الأرياف. مقالة سليماني، أثارت تعليقات وانتقادات تتعلق أوّلاً بالصراع الطبقي، فقد وصفها الاقتصادي الفرنسي توماس بروشيه بأنها مقالة غير لائقة، فيما ذهب آخرون بعيداً في السخرية من يومياتها، قائلين إن على الفقراء أن يقرأوا اليوميات لكي يخفّفوا من وطأة العيش في شقّة تبلغ 15 متراً. أما أشدّ الانتقادات التي طالتها، فكانت من الروائية الفرنسية ديان دوكريه التي قالت إن سليماني هي نموذج عن نخبة فرنسية مثقفة يبدو أن الثورة الفرنسية بالنسبة إليها لم تحدث إطلاقاً. واصفةً سليماني بأنها ماري أنطوانيت وهي تحاول أن تلعب دور الفلاحة في حدائق قصر فرساي. في مقالتها المنشورة في «مجلّة ماريان»، واصلت دوكريه نقدها اللاذع لسليماني بالتركيز على الصراع الطبقي الذي ظهّره الحجر المنزلي. فقد ذكرت حادثة انتحار جارها برمي نفسه من نافذة الشقّة بعدما طرده المالك منها، لأنه كان يعتزم بيعها.

> **نقاهتها في منزلها الريفي أشعلت انتقادات تتعلّق بالصراع الطبقي**

فلسطين

تهديد السنوار يتفاعل: نتنياهو يطلب «حواراً فورياً»

اخيراظهر صدى الدعوة التي اطلقها يحيى السنوار، قبل ايام، بشان مبادرة لإطلاق سراح اسرى فلسطينيين، على ان يحصل الاحتلال على مقابل «جزئي» فيما يتصل بمعتقليه لدى الحركة. فامس، دعا نتنياهو إلى البدء بـ«حوار فوري عبر وسطاء لاستعادة القتلى والمفقودين وانهاء هذا الملف»

بيدوات الدعوة التي اطلقها السنوار فعلت فعلها في الجانب المقابل (أ ف ب)

بيروت حمود

صحيح أن الرّد الإسرائيلي على مبادرة رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» في قطاع غزّة يحيى السنوار قد تأخّر لأيام قبل أن يظهر، مع ذلك، لنتخيّل ما الذي قد يحدثه النبأ إذا ما وجد طريقه إلى الزنزانة؟ حيث يُكوّم الاحتلال الأسرى الفلسطينيين في سجونه

دعوة نتنياهو جرت مناقشتها في إسرائيل خلال الايام الماضية

كأسماك محشورة في علبة، ولا سيما أنه منذ أكثر من شهر، يعيش هؤلاء الأسرى حالة مضاعفة من القلق على مصيرهم، خاصة أن أكثر من ألف من بين ستة آلاف منهم يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة. وقد استعدوا لوصول الكائن المجهري، «كورونا»، إلى تلك الغرف المكتظة، الفاقدة لأدنى معايير الوقاية الطبية. وفجأة... يظهر في التلفاز أمامهم خبر عاجل يفيد بأن «رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، يدعو إلى حوار فوري عبر وسطاء لاستعادة القتلى والمفقودين في غزة (من خلال عملية تبادل)»، مع المقاومة.

بالنسبة إلى الأسرى، سرعان ما سيتحوّل الفيروس، الذي يربط أبدي صنّاع القرارات في حكومات الدول منذ أشهر ويقعد البشرية في حجرها المنزلي، إلى فرصة قد تقصّر طريقهم إلى الحرّية من الأسر! إذ يبدو أن الدعوة التي أطلقها السنوار، قبل أيام، عبر فضائية «الأقصى»، بشأن مبادرة لتحريك ملف الأسرى، وإفراج الاحتلال عن المرضى منهم، مقابل تقديم تنازل جزئي (لم يوضحه السنوار)، قد فعلت فعلها في الجانب المقابل.

فأمس، دعا نتنياهو إلى «حوار فوري» عبر وسطاء لاستعادة «القتلى والمفقودين، وإغلاق هذا الملف». وأضاف نتنياهو في بيان مقتضب أن «منسّق شؤون الأسرى والمفقودين، يارون بلوم، وطاقمه، وبالتعاون مع هيئة الأمن القومي والمؤسّسة الأمنية، مستعدّون للعمل بشكل بنّاء من أجل استعادة القتلى والمفقودين وإغلاق هذا الملف، ويدعون إلى بدء حوار فوري من خلال الوسطاء».

ورغم أن ملف المفاوضات بين إسرائيل والمقاومة في غزة بشأن تبادل الأسرى عالق منذ سنوات، بسبب تعنّت الاحتلال، وبسبب الأزمة السياسية التي تمنع منذ سنة تأليف حكومة في إسرائيل، ورغم الغموض الذي يلفّ هذا الملف بسبب حساسيّته (حيث لم تظهر «حماس» أي إشارة واضحة إلى مصير الإسرائيليين الأربعة المعتقلين لديها)، يبدو أن الأزمة الصحية التي استجدت بتفشّي فيروس «كورونا» في صفوف الإسرائيليين، وفي غزة أيضاً، قد فرضت عودة هذا الملف إلى أجندة البحث.

وبالعودة إلى دعوة السنوار، فقد قال الأخير بوضوح إن «هناك إمكانية أن تكون مبادرة لتحريك الملف (تبادل الأسرى) بأن يقوم الاحتلال الإسرائيلي بعمل طابع إنساني أكثر منه عملية تبادل، بحيث يطلق سراح المعتقلين الفلسطينيين المرضى والنساء وكبار السن من سجونه، وممكن أن نقدّم له مقابلاً جزئياً (من دون توضيح طبيعة هذا المقابل)». لكنه استدرك، موضحاً أن «المقابل الكبير لصفقة تبادل الأسرى هو ثمن كبير يجب أن يدفعه الاحتلال... قيادة كتائب القسام (الجناح العسكري للحركة) ترقب احتمال وصول فيروس كورونا للسجون الإسرائيلية بقلق كبير».

على هذه الخلفيّة، يمكن قراءة دعوة نتنياهو المقتضبة على أنها: أولاً، ردّ على دعوة السنوار، وثانياً خضوع للتهديد الأخير الذي أطلقه السنوار نفسه أيضاً ردّاً على وزير الأمن الإسرائيلي نفتالي بينت، إذ ربط الأخير بين تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة والتقدّم في ملف الأسرى. وعليه، هدّد السنوار بشكل واضح قائلاً: «إذا وجدنا أنّ مصابي كورونا في قطاع غزة ليس بمقدورهم التنفّس، فإننا سنقطع النفس عن ستة ملايين صهيوني، وسنأخذ ما نريده منكم خاوة (بالقوة)». وأوضح أنه «في الوقت الذي نكون فيه مضطرين إلى أجهزة تنفس لمرضانا أو طعام لشعبنا، فإننا مستعدون أن نرغم على ذلك، وستجد أننا قادرون».

في الشكل، تأخر الردّ الإسرائيلي على «عرض» السنوار، لكنه على ما يبدو كان متأخراً فقط في ظهوره إلى العلن، إذ إن دعوة نتنياهو التي أطلقها أمس جرت مناقشتها، بحسب صحيفة «معاريف»، داخل الأروقة السياسية والأمنية في إسرائيل خلال الأيام الماضية.

تحليك إخباري

مناورات في الطريق إلى الحكومة الإسرائيلية

علي حيدر

شهدت الساحة السياسية في إسرائيل حالاً من التقلّب والتجاذب، في سياق مساعي تأليف الحكومة، حتى إنها توحي للوهلة الأولى وكأنها باءت بالفشل وأن سيناريو الانتخابات الرابعة قد لا ح من جديد. ما ينبغي تأكيده أن هذه التقلّبات هي جزء من تكتيكات المفاوضات، وهي لا تغيّر في تقدير الاتجاه العام بأن مسار المفاوضات المتواصلة، أو المتقطعة، ينطلق من فرضية مرجّحة جدّاً، وهي أن أغلب الأطراف الأساسيين باتوا حريصين، أكثر من أي وقت مضى، على عدم إجراء انتخابات رابعة.

صحيح أنه في ما سبق كان هناك الكثير من العوامل التي تدفع نحو استبعاد العمليتين الانتخابيتين الأخيرتين في آذار وأيلول الماضيين، إلا أن إجراء الانتخابات، لأسباب باتت مفهومة وواضحة، لا يعني بالضرورة أن ذلك سيتكرّر في هذه المحطّة أيضاً. ويعود هذا الاستبعاد إلى العديد من العوامل الحاسمة التي استجدّت، وتُرجّح سيناريو تأليف الحكومة، بغض النظر عن تفاصيل هنا وهناك.

أيّاً كانت المناورات والرسائل المتبادلة، وبالرغم من الحديث الإعلامي عن «القطيعة التامّة» التي استجدّت بين «الليكود» و«أزرق أبيض»، ومن اتهام بنيامين نتنياهو بأنه تراجع عن كل الاتفاقات، فهذه ليست إلا محطّات في سياق اتجاه تأليف حكومة إسرائيلية. أمّا عن الأسئلة ذات الصلة: متى يتمّ ذلك؟ ووفق أي صيغة؟ ومن هم الأطراف الذين ستتألف منهم؟ وما هي أوزان كلّ منهم؟ فهذه تفاصيل يمكن إرجاءها عرض العديد من السيناريوات المحتملة، بدءاً من المضي في الاتفاق الذي تم الحديث عنه، أول من أمس، والإعلان في وقت قريب عن ولادة الحكومة، وصولاً إلى سيناريو انتظار نتنياهو تكليفه بتأليف الحكومة حتى من دون مشاركة «أزرق أبيض» (طبعاً كسيناريو)، وما بينهما من سيناريوات.

أما بخصوص العوامل التي ترجّح كفّة تأليف الحكومة في نهاية المطاف على سيناريو إجراء انتخابات رابعة، فخلاصتها أن الأطراف المتقابلين استنفدوا رهاناتهم، إن لجهة الرهان على إطاحة نتنياهو، شعبياً أو سياسياً، أو لجهة إمكانية تأليف حكومة بديلة برئاسة شخصية غير نتنياهو. أضف أن مستجد انتشار «كورونا» ومفاعيله الاقتصادية والصحّية، يمثّل عاملاً ضاغطاً في أكثر من اتجاه. وذلك فضلاً عن أنه بعد تفكّك تحالف «أزرق أبيض»، نتيجة صفقة إيصال بيني غانتس إلى رئاسة الكنيست بدعم اليمين، فقد تشكّلت خارطة سياسية حزبية جديدة، تراجعت معها احتمالات إنشاء تكتلات متماسكة قادرة على الوقوف بوجه معسكر اليمين، وهو ما يعني أن مسار تأليف الحكومة قد انطلق، من دون أن يعني ذلك أنه لن يواجه العديد من المطبّات، التي قد تُعرقل هنا، أو تغيّر مساراً هناك، أو قد تفاجئ في هذا التفصيل أو ذاك.

في ضوء هذا الإطار الحاكم للحراك السياسي الداخلي، تتراجع أهمّية الكثير من التفاصيل التي يمكن أن تتغيّر في كل يوم. وكمثال على ذلك، تُوالت أوّل من أمس التقارير عن اقتراب الإعلان عن ولادة الحكومة، ثم بعد ساعات تبدّلت المعطيات وحصلت خلافات بدّدت هذا التقدير... وصولاً إلى الإعلان عن وجود «قطيعة مطلقة» بين «الليكود» و«أزرق أبيض»، وأن القضية العالقة الوحيدة هي تركيبة لجنة تعيين القضاة، بعدما تراجع «أزرق أبيض» عن معارضته لضم مناطق في الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل. في المقابل، اتهمت مصادر في تحالف «أزرق أبيض» نتنياهو بأنه يهدف إلى تفجير الاتفاق لتأليف الحكومة، ورد حزب «الليكود» باتهامهم بأنه سرّبوا بعض التفاصيل التي أدّت إلى وضع عراقيل أمام نتنياهو مقابل كتلة اليمين.

اتّهمت مصادر في تحالف «أزرق أبيض» نتنياهو بأنه يهدف إلى تفجير الاتفاق

في الخلاصة، يمكن وضع أكثر من إطار تفسيري للمستجدّات التي شهدتها الساعات الأخيرة، منها أن تكون جزءاً من مناورات الساعة الأخيرة بهدف تحسين الشروط وتعزيز الصورة، أو أن يكون نتنياهو يراهن على تفويضه بتأليف الحكومة بعد انتهاء فترة تفويض غانتس في الـ 13 من الشهر الجاري، وعلى أمل أن لا يوافق رئيس الدولة، رؤوبين ريفلين، على تمديد تفويضه نتيجة انعدام احتمالات تأليف الحكومة برئاسته. وفي هذه الحالة، يكون نتنياهو قد عزّز موقعه التفاوضي، وسيكون في موقع من يملي الشروط.

السيناريوات في الطريق إلى تأليف حكومة مفتوحة، لكن اتجاهها محدّد: نتنياهو رئيساً للحكومة المقبلة.

سوريا

مقتل ضابط أميركي في دير الزور: «داعش» يضاعف تحرّكاته

قتل ضابط أميركي، وعنصران من «قسد»، بكمين محكم استهدف رتلاً لهم في قرية الوسيعة في ريف دير الزور الشرقي، صباح الأحد الفائت. يأتي ذلك ضمن نشاط متنامٍ لخلايا «داعش» في أرياف شرق الفرات

الحسكة ــ ايهم مرعي

في ظل الإجراءات المشدّدة التي اتخذتها «الإدارة الذاتية» لمواجهة فيروس «كورونا»، وإعلان حالة حظر تجوال كامل في مناطق سيطرتها، تتحرّك بشكل متزايد تشكيلات مسلّحة يُعتقد أنها تابعة لـ«داعش»، في ريفي الحسكة ودير الزور. ويبرز نشاط هذه الخلايا من خلال تصعيد العمليّات العسكرية ضد «قسد» والتحالف الدولي، وآخرها استهداف رتل مشترك للتحالف و«قسد» في قرية الوسيعة التابعة لناحية الصور في ريف دير الزور الشمالي، صباح الأحد الماضي.

باستخدام درّاجات نارية، استهدف عدد من المسلّحين رتلاً للتحالف الدولي، أثناء تنقّله من قاعدة مديرية الجبسة في ريف الحسكة الجنوبي، باتجاه قاعدة حقل العمر في ريف دير الزور الشرقي، باسلحة متوسّطة وقذيفة «ار بي جي»، ما أدّى إلى مقتل ضابط أميركي، واثنين من عناصر «قسد»، وإصابة آخرين. وعلمت «الأخبار» من مصادر ميدانية مطّلعة أن «الضابط المقتول معروف باسم دونالد، وهو الجنرال المسؤول عن عمليات الإنزال الجوي في قاعدة التحالف الدولي في حقل العمر النفطي».

وتعدّ عملية الاستهداف هذه الأولى من نوعها، إذ هاجم العناصر بشكل مباشر اليات وجنود التحالف و«قسد». وكان قد سبقها استهداف رتل للتحالف على حاجز الـ 47 في ريف الحسكة الجنوبي بسيارة مفخّخة، وذلك منذ إعلان القضاء على «داعش» في آخر معاقله في الباغوز على الحدود مع العراق. ولم يصدر أي تصريح من «قسد» والتحالف، ينفي أو يؤكد الحادثة الأخيرة، إلا أن «قسد» كثّفت دورياتها في ريف الحسكة الجنوبي، في محاولة للقبض على الفاعلين وتجنّب أي عمليات أخرى. وعادة ما تتّهم «قسد» خلايا «داعش» أو فصائل «الجيش الحر» المدعومة من تركيا، بالوقوف وراء العمليات العسكرية والتفجيرات التي تستهدف دورياتها ومقارّها وعناصرها.

ولا تُعدّ الحادثة الوحيدة التي شهدتها المنطقة أخيراً، حيث يشهد ريف الحسكة الجنوبي الرابط بين الشدادي ومركدة من جهة، وبين الشدادي والحدود العراقية من جهة أخرى، نشاطاً متصاعداً لخلايا تابعة لـ«داعش». ويبدو أن التنظيم يعمد أخيراً إلى توسيع نشاط خلاياه، من أرياف دير الزور الشمالية والشرقية، إلى ريف الحسكة الجنوبي، ما بات يشكّل تهديداً لنشاط التحالف و«قسد» في المنطقة.

ومطلع الأسبوع الحالي، هاجمت مجموعات مجهولة حاجزاً لـ«قسد» في قرية المويلح جنوب شرق الشدادي، واندلعت اشتباكات استمرّت حوالى نصف ساعة من دون ورود أي معلومات عن حجم الخسائر في صفوف الطرفين. وفي السياق، شهدت حواجز ومواقع «قسد» في قرية الفدغمي في ريف الحسكة الجنوبي هجوماً واسعاً لمجهولين، يستخدمون سيارات ودراجات نارية. وتزامن هذا النشاط مع خطف وإعدام شابين من أهالي ريف الحسكة الجنوبي، حيث قطع مسلّحو التنظيم رأسي الشابين، وألقوهما في إحدى القرى في المنطقة، ما خلق حالة من الذعر لدى الأهالي.

وفي سياق آخر، عاد الهدوء إلى مدينة القامشلي، بعد عدّة أيام من التوتّر الذي شهدته المدينة بين قوات «الأسايش» التابعة لـ«الإدارة الذاتية»، و«قوات الدفاع الوطني» التابعة للحكومة السورية، بعد مقتل عنصرين من «الأسايش» برصاص عناصر من الدفاع الوطني. واندلع التوتّر بين الطرفين مع اعتقال قوات «الأسايش» عنصرين من «الدفاع الوطني» أثناء خروجهما من حي طي في المدينة، من دون معرفة الأسباب. وتلا ذلك إيقاف «الدفاع الوطني» دورية لـ«الأسايش»، ومصادرة سيارتهم وأسلحتهم، ردّاً على حادثة الاعتقال، ما دفع بالأخيرة إلى إرسال تعزيزات لاستعادة الآلية والأسلحة، وهو ما أدى إلى اندلاع اشتباكات نجم عنها مقتل عنصرين من «الأسايش».

ونجحت وساطة، عملت عليها الشرطة العسكرية الروسية، في إنهاء حالة التوتّر التي شهدتها المدينة ليومين، مع سحب المسلّحين وإنهاء التحرّكات العسكرية في أحياء المدينة. من جانب آخر، وصلت تعزيزات عسكرية إلى القاعدة الروسية في مطار القامشلي الدولي، تضمّنت مدرّعات وأسلحة وجنوداً، قادمة من ريف حلب، بهدف تعزيز الحضور العسكري الروسي في منطقة الجزيرة السورية.

وصلت تعزيزات عسكرية إلى القاعدة الروسية في مطار القامشلي الدولي

هاجم مسلحون على متن دراجات نارية دورية مشتركة للتحالف الدولي و«قسد» في ريف دير الزور (أ ف ب)

العراق

إجماع «شبه حاسم» على الكاظمي: متى ينسحب الزرفي؟

ثمة إجماع «شبه حاسم» على ترشيح «البيت الشيعي» مصطفى الكاظمي، لمنصب رئيس الوزراء. الأمر مرهون بانسحاب الزرفي واعتذاره عن عدم استكمال مهامّه، إلا أن الرجل مصرّ، حتى الآن، على تصويت البرلمان على «كابينته»، التي لم يعلن عنها حتى الساعة

بغداد ــ الأخبار

حسم «البيت الشيعي» في العراق خياره؛ رفض «تمرير» المكلّف من قبل رئيس الجمهورية برهم صالح، بتأليف الحكومة، عدنان الزرفي، والاتفاق على ترشيح رئيس جهاز المخابرات مصطفى الكاظمي، للمنصب. ما أشبع، في خلال الساعات الماضية، عن أن زعيم «التيار الحكمة الوطني»، عمار الحكيم، قدّم إلى صالح «كتاب ترشيح الكاظمي... عار من الصحّة» وفق مصادر متابعة، تؤكّد أن موفداً قدّم «الكتاب» إلى ساكن «قصر السلام»، بُعيد انتهاء الاجتماع الذي عُقد في مكتب زعيم «تحالف الفتح» (ائتلاف برلماني يضمّ القوى المؤيّدة لـ«الحشد الشعبي»)، هادي العامري، الأحد الماضي. وتضيف، في حديث إلى «الأخبار»، أن الأحزاب والقوى «الشيعية» وقّعت على «وثيقة»، ترشّح فيها الكاظمي، باستثناء «تحالف النصر» بزعامة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي، والمتمسّك حتى الآن بالزرفي.

تكليف الكاظمي، رسمياً، مرهون بحسم مصير الزرفي، إمّا بسحب التكليف أو باعتذاره أو إسقاطه برلمانياً. المكلّف، وفق المعلومات، لا يزال مصرّاً، حتى اللحظة، على «المضي قدماً في مهمّته»، رغم تأجيله الإعلان عن تشكيلته الوزارية، متمسّكاً بـ«نظرية خرق الكتل البرلمانية» بعلاقاته الشخصية مع زملائه النوّاب». ووفق المعلومات، أيضاً، فإن اتصالات أُجريت مع الزرفي، كادت تُسفر عن اعتذاره، في إطار «النزول عند الإجماع الشيعي»، لكن، وفق مصادره، وبعد بيان فصائل المقاومة، السبت الماضي، والذي وصفه بـ«عميل الاستخبارات الأميركية»... استفزّه البيان، وفرض عليه المواجهة». هذا المشهد يترجم «العوامل المتحكّمة» في العملية السياسية حاليّاً، في بلاد الرافدين، والمتّسمة بالكبيدية وتصفية الحسابات، بعيداً من أي بحث عن مخرج عملي للأزمة المفتوحة منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي.

هناك من يسأل عن «آلية» إزاحة الزرفي عن الواجهة، مع إصراره على التصويت على «كابينته» برلمانياً، واستثمار كل المهلة الدستورية (حتى الـ 16 من نيسان/ أبريل الجاري)، معقّداً بذلك المشهد سياسياً ودستورياً أمام الجبهة المعارضة له، ورامياً الكرة في ملعبهم، وواضعاً إيّاهم في مواجهة الدستور، خاصّة إن أصرّوا على مقاطعة الجلسة البرلمانية.

وفي هذا الإطار، يشرح الخبير القانوني طارق حرب هذه «المعضلة» بالقول إن «النصاب المقرّر دستورياً حضور 165 نائباً على الأقل (النصف + 1، من أصل 329 نائب)، ولكن منح الثقة يكون بتصويت أغلبية الحاضرين». ويضيف: «فإذا كان الحضور 180 نائباً، فإن منح الزرفي الثقة يكون بتصويت 91 نائباً فقط، طبقاً للفقرة رابعاً من الماده 76 من الدستور»، أما سحب الثقة فيكون بموافقة الأغلبية المطلقة للأعضاء، طبقاً للفقرة 3 / ثامناً من المادة 61 من الدستور». فإن تحقّق النصاب بـ 165 نائباً، في جلسة منح الثقة، فإن الزرفي «يمرّ» إن صوّت له 83 نائباً، على اعتبار أن هذا العدد «يشكّل الأغلبية المطلقة، والمقرّرة دستورياً من الحاضرين البالغ عددهم 165 نائباً، أي أكثر من نصف نصاب الحاضرين»، فـ«الدستور تساهل في منح الثقة، عددياً، وتشدّد في سحبها، مشترطاً أغلبية مطلقة للأعضاء وهم 165، وبذلك فإن منح الثقة للزرفي يسير وسهل من حيث العدد المطلوب».

هذا العدد «البسيط»، كما يُنقل عن الزرفي، يراهن عليه الأخير لـ«تمرير» حكومته برلمانياً. إن نجح فقد نجح، وهذا مستبعد جدّاً حتى الآن، وإن فشل فالمهمّة ستؤول إلى الكاظمي. ثمّة من يقول إن الكاظمي قادر على تأليف حكومته سريعاً. في المقابل، يوجد من يقول أيضاً إن هناك من يسعى إلى توريط الكاظمي، وإزاحته عن المشهد، والإبقاء على المستقيل عادل عبد المهدي. السيناريو الثاني يدركه الكاظمي، وعليه اشترط تواقيع قادة «البيت الشيعي»، لإطلاق يده في تأليف حكومته وصياغة منهاجها الوزاري، وعدم التدخّل في قراراته حتى يتمكّن من إخراج العراق من أزمته الراهنة.

الاحتلال الإسرائيلي نفذت عمليات في مناطق سيطرة «الأحرار» و«الشعبية» (أ ف ب)

تقرير

تتعدّى شبْك الحلّ مسار تحالف «أوبك+» بشكله الراهن (أ ف ب)

مع غياب الأرضية لمفاوضات «أوبك+» المنتظرة يوم غدٍ الخميس، تضيق خيارات دونالد ترامب للتعامل مع تداعيات «حرب الأسعار» على بلاده، في ظلّ تزايد تداعيات فيروس «كورونا» وتنامي تأثيرات الشهر الاول للمعركة التي دفع إليها حليفه محمد بن سلمان، ما يجعل الأخير الحلقة الأضعف

النفط من «الحرب» إلى الأزمة: نحو «أوبك+» جديد؟

علي جواد الامين

مثّلت تداعيات فيروس «كورونا» توقيتاً سيئاً لـ«حرب الأسعار» السعودية ـ الروسية. لكن انتهاء المعركة، بعد مرور شهر على انهيار اتفاق الخفض المنسّق لإنتاج النفط، والمعمول به منذ بداية عام 2017 ضمن تحالف «أوبك+»، لا يبدو أكيداً، في ظلّ عدم وضوح نتائج اجتماع دول المجموعة المرتقب يوم غدٍ الخميس، سوى من خلال تصريحات سعودية وروسية لا تزال ترى في التحالف مخرجاً من الأزمة، وأخرى أميركية تسعى إلى طمأنة قطاع الطاقة المتضرّر بشدّة لديها.

وبينما تتعدّى سُبُل الحلّ مسار تحالف «أوبك+» بشكله الراهن (يضم دول «أوبك» ومنتجين مستقلّين بقيادة روسيا)، ثمّة سيناريوات ثلاثة تلوح في الأفق لحلّ أوسع وعلى مدى أبعد. هذه السيناريوات قد تنتهي: إمّا إلى توسيع «أوبك+» ليضمّ الولايات المتحدة ودولاً أخرى مثل كندا والبرازيل (وهو مطلب روسي عبّر عنه أكثر من مسؤول)؛ أو إلى خروج روسيا لبنشا تحالف أميركي - سعودي يضمّ دولاً حليفة (هذه الفكرة، وهي من بنات أفكار مستشاري الأمن القومي في البيت الأبيض، جُمِّدت راهناً، وإن كان مجرّد طرحها يسلّط الضوء على عمق الأزمة التي تواجه صناعة النفط العالمية وتنامي أهميتها بالنسبة إلى الاقتصاد الأميركي)؛ وإما إلى ذهاب ترامب إلى خيار إجبار الرياض على تحمّل الحصّة الأكبر من أعباء خفض الإنتاج.

وبعيداً من الحماسة التي أبدتها السعودية لجهة الاتفاق، واستعدادها التراجع عن خيار إغراق السوق، متراقفاً مع إرجائها طرح الأسعار الرسمية لشهر أيار/ مايو في انتظار مخرجات الاجتماع، فإن ذلك لا يعني، حسب الخبراء، نهاية الأزمة، وخصوصاً في ظلّ دخول الطلب العالمي على النفط دوّامة هبوط حادّ غير معروف مداها، تتراوح بين 25 و30% (25 إلى 30 مليون برميل يومياً)، بفعل إجراءات العزل التي فرضها الوباء. هذه النقطة تحدّث عنها بوضوح رئيس الاحتياطي الفدرالي، جيروم باول، الأسبوع الماضي، بالقول إن الأمر سيستغرق «وقتاً طويلاً» للتخلّص من فائض المعروض العالمي.

> أمام ذلك، تبدو موسكو في موقف قوي، حتى الآن، على رغم الخسائر الكبيرة التي مُنيت بها. لكن، في ظل تزايد خسائر شركات النفط الصخري التي تحقّق خمس شركات منها فقط أرباحاً في الوقت الحالي، يبدو أن روسيا تراهن على ضغوط ترامب على الرياض لدفعها إلى التراجع، مع العلم أن ردة فعل الرئيس الأميركي قد تكون أعنف قبل استحقاق الانتخابات الرئاسية. لكن، وإن لم ينجح ذلك وأدّى بالتالي إلى تغيير استراتيجي في العلاقة بين واشنطن والرياض، سيترقّب الروس حينها مغادرة شركات النفط والغاز الصخري الأميركي للسوق، ما من شأنه تعافي الأسعار من جديد. ويمكن أن تصل، بحسب الرئيس التنفيذي لـ«روسنفت»، إيغور سيتشن، إلى 60 دولاراً للبرميل.

تبدو موسكو في موقف قوي، حتى الآن، رغم الخسائر الكبيرة

إلى تحالف ثلاثي؟

ربما تنجح الإجراءات السعودية في إعادة روسيا إلى طاولة «أوبك+». لكن الهدف المراد، وهو اتفاق يضمن تحرّكاً مشتركاً لخفض 10 ملايين برميل يومياً، كما أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يبدو، بحسب الخبراء، صعب المنال من دون إشراك باقي المنتجين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة. أبدت موسكو استعداداً للتعامل مع واشنطن، بعدما كانت ترفض تدخّلها كوسيط. ويبدو دخول الأخيرة على الخط كشريك، بالنسبة إلى كل من روسيا والسعودية، ضرورة أيضاً لتحقيق ذلك الغرض، برغم أن خفض الإنتاج العالمي بـ10% لن يكون كافياً لموازنة السوق المُتخمة، نظراً إلى الانخفاض الهائل في الطلب على الخام، في موازاة امتلاء خزانات الاحتياطي حول العالم على آخرها. يعزّز اتّجاه الاتفاق الثلاثي تأكيد المدير العام للصندوق الروسي للاستثمارات المباشرة، كيريل دميتريف، أول من أمس، «نحن قريبون أكثر مما يعتقد الكثيرون»، وكشفه عن أن بلاده «تعمل بشكل وثيق مع واشنطن كي تنضم إلى الاتفاق النفطي الجديد». لكن، إلى حينه، تبدو الفكرة بعيدة عن ذهن ترامب، الذي يؤكد استعداده الانضمام إلى السعودية وروسيا، إذا تطلّب الأمر، في المحادثات الجارية لا أكثر. وقد عبّر عن رفضه هذا الخيار، السبت الماضي، بالقول إن الولايات المتحدة «لن تنضم إليهم... لا أعبأ في شأن أوبك»، والإشارة، يوم أمس، إلى أن دول المنظمة لم تضغط عليه ليطلب من منتجي النفط في الولايات المتحدة خفض إنتاجهم لدعم أسعار الخام العالمية، لكنّه أضاف أن إنتاج النفط الأميركي انخفض تلقائياً، على أيّ حال.

ضيق خيارات ترامب، في حال رفض شراكة ثلاثية مع الرياض وموسكو في توزيع الحصص السوقية، قد يدفعه إلى القبول بها في نهاية المطاف، أو الاتجاه في أحد خيارين صعبين إذا أصرّت موسكو على موقفها في الاجتماع المقبل:

الأول: الذهاب نحو تشكيل تحالف نفطي أميركي ـ سعودي، من شأنه، بحسب مراقبين، جعل السعودية والولايات المتحدة تستحوذان، وحدهما، وبإنتاجهما الحالي، على حوالى 25% من السوق النفطية، ومع انضمام منتجين آخرين إلى هذا الحلف ستترتفع النسبة، بما يسمح للبلدين باكتساب تأثير كبير في تحديد الأسعار. وعلى الرغم من أن المشروع، المُجمَّد راهناً، طرح بالفعل في أروقة البيت الأبيض، إلا أن خياراً من هذا النوع يبدو مستبعداً في الوقت الحالي، ولا سيما أنه من الصعب جداً أن تتسق الولايات المتحدة خفضاً إنتاجياً مع بلد آخر، كون شركات النفط ليست مملوكة للدولة.

أما الخيار الثاني؛ فهو ذهاب ترامب إلى إجبار السعودية على وقف «الحرب» وفرض رسوم جمركية على واردات النفط، وبالتالي إجبارها على أخذ عملية خفض الإنتاج على عاتقها وحلفائها بعيداً من روسيا، بغضّ النظر عن الخسائر الكبيرة والمخاطر المحتملة، بما لها من تأثير على علاقة البلدين الاستراتيجية. وهو خيار مستبعد أيضاً، لكونه يتطلّب أولاً تغييراً جذرياً في السياسة الخارجية، بالنظر إلى ارتباط المشاريع الأميركية في المنطقة بالسعودية، وثانياً لكونه يستدعي تعاوناً روسياً - أميركياً في نهاية المطاف.

الإعلام السعودي: الحلّ بانضمام واشنطن

ركّز الإعلام السعودي شبه الرسمي، في الآونة الأخيرة، بشكل يبدو منسّقاً، على فكرة أن لا حل سوى بدخول الولايات المتحدة في نادي «أوبك+»، والخضوع لقرارات التخفيض. الصحافي المتخصص في الشأن الاقتصادي، محمد البيشي، في حوار مع قناة «روسيا اليوم»، قال: «الحل مرهون بموافقة الولايات المتحدة على المشاركة في سياسة خفض الإنتاج، في حال قبلت روسيا أن تتقاسم هذا الخفض بشكل واقعي مع الرياض».

وفي الاتجاه ذاته، رأت المحللة شيرين دمج، في حديث إلى قناة «العربية»، أن «أوبك بلاس لا تستطيع وحدها خفض إنتاج النفط بما يتراوح بين 10 ملايين و15 مليون برميل يومياً»، معتبرةً أن «خفض الإنتاج العالمي بهذه الكمية، يتطلب مشاركة منتجين خارج أوبك بلس، مثل الولايات المتحدة». من جهته، أكد الخبير النفطي، كامل الحرمي، في حديث إلى القناة ذاتها، أن «أوبك» لا تستطيع أن تخفض إنتاجها بنحو 3 ملايين برميل يومياً، لتعيد التوازن إلى السوق الذي فقد توازنه بسبب تراجع الطلب الصيني. وبدا لافتاً تكرار عنوان «هل تنضم أميركا إلى أوبك بلس في تخفيض إنتاج النفط؟» في أكثر من وسيلة إعلامية. وذكرت «العربية» تحته أن «هناك من يرى أن أي تخفيضات فعالة يجب أن تشمل الولايات المتحدة، أكبر منتج للنفط في العالم حالياً». وسرد عبد العظيم محمود حنفي، في صحيفة «الخليج»، تحت العنوان ذاته، ملخّصات لبعض البحوث الأميركية التي تتحدّث عن احتمالات انضمام أميركا إلى منظمة «أوبك»، «لتقود مع حلفائها في المنظمة الدفة في التحكم وضبط أسعار النفط العالمي».

إعلانات رسمية

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (11,30) تاريخ 2020/06/18 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد معيرة خاصة بتحديد كمية المخدرات في العينات لزوم مكتب المختبرات الجنائية. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع www.isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14,30) تاريخ 2020/06/17.

بيروت في 2020/04/07
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 400

إعلان عن مناقصة عمومية

الساعة (09,30) تاريخ 2020/06/23 ستجري المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي في مكتب التلزيم ـ المقر العام مناقصة عمومية لتلزيم مواد معيرة خاصة بتحديد كمية السموم والمخدرات في سوائل الجسم. للراغبين، الاطلاع على دفتر الشروط الخاص على الموقع .www isf.gov.lb وتقديم العروض لغاية الساعة (14,30) تاريخ 2020/06/22.

بيروت في 2020/04/07
رئيس الإدارة المركزية
العميد سعيد فواز
التكليف 400

اليمن

عودة التوتّر بين وكلاء «التحالف» في الجنوب

لقمان عبد الله

فيما تبذل المملكة السعودية جهوداً كبيرة للملمة شتات وكلائها من القبائل المتردّدة وقوات الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، المتضعضعة في جبهة مأرب، تعاني الرياض إرباكاً أخر مع وكلائها ووكلاء حليفتها دولة الإمارات في جنوب اليمن.

يتبادل طرفا النزاع في الجنوب، أي ما يسمى «الشرعية» (حكومة هادي) و«المجلس الانتقالي الجنوبي»، الاتهامات، كل طرف للآخر، بالاستعداد لجولة جديدة من الصراع الدامي. وآخرها توجيه حكومة هادي لـ«الانتقالي» المدعوم إماراتياً، اتهاماً بمهاجمة قواتها بنقطة «رضوم» في محافظة شبوة، حيث تتمركز. وكانت حكومة هادي قد أصدرت في الأيام الماضية بياناً اتهمت فيه «الانتقالي» بشن هجمات على مراكز قواتها في محافظة أبين. في المقابل، تتّهم قيادات «الانتقالي» حكومة هادي بعملية تحشيد عسكرية طوال الأسبوع الفائت، وخصوصاً تحريك الألوية العسكرية المحسوبة على حزب «التجمع اليمني للإصلاح» («الإخوان المسلمون») في اليمن) في محافظة أبين الجنوبية. وأفادت مصادر جنوبية مطلعة بإرسال قوات هادي في الأيام الماضية تعزيزات إلى مدينة شقرة، الواقعة على ساحل محافظة أبين، قادمة من وادي حضرموت وشبوة ومأرب. وتحدثت المصادر عن أن هذه التعزيزات تتم بذريعة تعزيز جبهة البيضاء في مواجهة الجيش واللجان الشعبية (قوات صنعاء)، الأمر الذي اعتبره «الانتقالي» استفزازاً له. وقد طلب الأخير من القيادات الميدانية بقيادة القبادي في «الإصلاح» سيف الشدادي، 3- في ذوبات وعلى الطريق الساحلي المحاذي لباب المندب، ويقوده قائد «اللواء الثالث حماية رئاسية» لؤي الزامكي.

التوتّر الأخير يأتي بعد التعثّر في تطبيق اتفاق الرياض، الموقّع بين حكومة هادي و«الانتقالي» في خريف العام الماضي، واعتباره بحكم المَيت سريرياً، بعد الفشل في تطبيقه خلال الأشهر الماضية. وقد تعهّدت السفارة البريطانية لدى اليمن والمقاتلين الجنوبيين من مختلف الفصائل اليقظة والاستعداد للتصدّي لأي هجوم عسكري باتجاه زنجبار، مركز محافظة أبين. وأبدت المصادر خشيتها من أن يقوم «الإصلاح» بتعويض خسارته في محافظتي الجوف ومأرب مقابل قوات صنعاء «بتنفيذ أجندته الخاصة بالجنوب». ولفتت تلك المصادر إلى أن تعزيزات «الإصلاح» تتم هذه المرّة بغطاء سعودي، فيما تجزم قيادات جنوبية مطلعة بأن التحرّكات الأخيرة جاءت بتوجيه من العميد مجاهد العتيبي، قائد مقرّ القيادة المحلّية للتحالف السعودي بالمريلة في عدن.

تجدر الإشارة إلى أن قوات حكومة هادي تجري استعدادات كبيرة في ثلاثة محاور عسكرية، خارج جبهات القتال مع قوات صنعاء، اعتبرتها الأوساط الجنوبية بأنها تشكّل تهديداً عسكرياً مباشراً على الوضعية الحالية في الجنوب. والمحاور الثلاثة هي: 1- محور محافظة تعز بقيادة قائد «اللواء الرابع مشاة جبلي» العميد أبو بكر الجبولي. 2- في محافظة أبين

تتهم قيادات «الانتقالي» حكومة هادي بعملية تحشيد عسكرية طوال الاسبوع الفائت (أ ف ب)

> **الجانبان، السعودي والإماراتي ليسا في وارد تصعيد المواقف**

تسريب النسخة الأصلية للاتفاق، ليتبيّن أنها لا تحتوي على أي صيغة أو عبارة تعتبر أن للجنوب اليمني وفداً مستقلاً. وقد جاء في النسخة المسرّبة أن «الانتقالي» يتمثّل في المفاوضات ضمن وفد حكومة هادي. وذلك على خلاف السردية السابقة التي دأب «الانتقالي» على تقديمها ليؤكد أن الاتفاق حجز له مقعداً مستقلاً في أي مفاوضات سياسية قادمة حول مستقبل البلاد.

الجانبان، السعودي والإماراتي، ليسا في وارد تصعيد المواقف في الوقت الراهن، ويعمدان إلى الضغط على وكلائهما لضبط النفس. وهما يشدّدان على قيادات فريق حكومة هادي و«الانتقالي» التقليل من إصدار المواقف والتصريحات التصعيدية، باعتبار أن «المعركة الحقيقية» هي معركة مأرب التي يعدّ سقوطها صفعة لكلا الطرفين (السعودي والإماراتي)، ويسعى كل منهما إلى توجيه بوصلة أنصاره باتجاه الاهتمام بما يعزّز أوراق قوّة التحالف في المدينة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3422

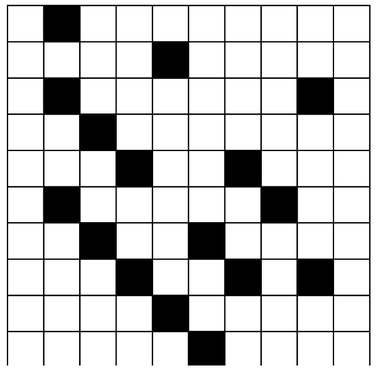

أفقيا

1- شجر كالنخل يُزرع في جميع البلدان الحارّة ثمرته كبيرة الحجم وتحتوي على سائل ويُستخرج منه نوع من الزيت – 2- عاصمة أوروبية – وحدة لقياس الوزن – 3- من أنهر العالم الكبرى في أميركا الجنوبية ومن أغزرها على الإطلاق – 4- المشعل الذي يُحمل في الليل – بوأسطي – 5- مغطس الماء – هدم البناء – جانب وظل وناحية – 6- اصغر ثهر في العالم – طابع يُشكّل في الدولة جزء من الضرائب – 7- يصبّ على التراب الماء ويدعكه ليصبح طيناً – صوّت الرصاص – متشابهان – 8- ورقة تثبت ملكية العقار لصاحبها – إقترب – 9- ما يخطر في البال من المعاني – قصور أو كل أبنية عالية – 10- دولة أوروبية – ديوان القضاة

عمودياً

1- الطرف الجنوبيّ لسلسلة جبال لبنان – 2- للندبة – صفة من يلازم الأمر ويأبى أن ينصرف عنه – هرب من السجن – 3- من الحيوانات – عاصمة أذربيجان – 4- نوع من أنواع الحساء يُعرف في المطبخ اللبناني – للتعريف – إضطرم وتلهبّ – 5- مقولهم – ربط الصرّة بإحكام – 6- ماركة ساعات – 7- سكون مبعثرة – من الحبوب – خلاف غلط – 8- ملة ومذهب – حرف نصب – من رجال الأمن – 9- من الحبوب – دواء يُساعد على الإسترخاء والنوم – 10- صحافي لبناني راحل مؤسس إحدى الجرائد اللبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جورج وسوف – 2- هلسنكي – أمس – 3- نف – كرايسكي – 4- كي – مس – سا – 5- بمنزج – أسبا – 6- خنصر – كل – 7- النادر – صوص – 8- جنر – حنّ – 9- ريا – مؤلبير – 10- شادية – جنوى

عمودياً

1- جهنمي – أطرش – 2- ولف – مال – يا – 3- رس – كت – نجاد – 4- جنكيزخان – 5- وكر – جندرمة – 6- سيام – صرّ – 7- بسار – حلج – 8- فاس – صنيّن – 9- مكسيكو – يو – 10- اسبا الصغرى

sudoku 3422

9		6	4				1	
						4	7	2
			1	5	7			
6			3	8	9			
8		5				3		9
			5	2	4			6
			2	7	6			
3	4	9						
	6				3	8		1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3421

8	6	7	4	3	9	1	2	5
5	9	4	6	2	1	8	7	3
3	1	2	7	5	8	9	6	4
7	4	8	9	6	5	2	3	1
2	5	6	8	1	3	7	4	9
9	3	1	2	4	7	5	8	6
4	2	9	1	7	6	3	5	8
1	7	3	5	8	4	6	9	2
6	8	5	3	9	2	4	1	7

مشاهير 3422

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وكاتب سوري (1938-1990). بدأ الكتابة في سن مبكرة واتسم أسلوبه الكتابي بحس الفكاهة وطرحه للنقد بطريقة كوميدية. من أعماله «شيطانٌ أم ملاك»

2+6+1+7+3+5 = النافذة ■ 8+9+4+11 = علامة ■ 10+7 = إله

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: دونالد كانوث

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 8 نيسان 2020 العدد 4024

صورة وخبر

على الرغم من مرور 40 عاماً على رحيله، لا يزال الفنان البريطاني الشهير جون لينون (1940 ــ 1980) مصدر إلهام للمواقف المتمرّدة الداعية إلى التحرّر والسلام. «جدار لينون» هو أحد المعالم الشهيرة في براغ. وعليه، ظهر أخيراً رسم جديد لنجم فرقة الروك الأسطورية «بيتلز» وهو يرتدي كمّامة للوقاية من وباء «كوفيد ـ 19» الذي أصاب أكثر من ألف تشيكي حتى كتابة هذه السطور. يتوسّط هذا العمل رسوم غرافيتي وكلمات سبق لـ«بيتلز» أن أدّتها أو أخرى مستوحاة من مواقف لينون. (ميشال سيزيك ـ أف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

أيا أيها الليلُ الطويلُ...

الليالي، الليالي التي نحن في أقفاصها،
الليالي التي نتوهّمُ أنها تطولُ ولا تنجلي:
لا تطولُ ولا تقصر.
المسألةُ وما فيها أنّ نهاراتِنا صارت أشدَّ حُلكةً وأحلامَنا أيضاً.

يومُ الغفران

لِيطمئِنّ الرُّماةُ والقضاةُ والشهودُ ورُسُلُ الحقيقةِ والحقّ! ليطمئِنّوا!
يوماً ما، ليسَ بعيداً جدّاً، سنُديرُ ظهورَنا للجميعِ بغيرِ أسف،
وسننسى الجروحَ والأحزانَ وما خَلَّفَتهُ الأهوالُ في قلوبنا من نُدوبِ الكراهية.
سننسى حتى أننا بكينا وتألّمنا.
ليس لأننا غفرنا،
بل لأننا سنكون قد أخلينا ميدانَ الرميِ من ظلالِنا
وصرنا أمواتاً.

منوعات

«الوكالة الجامعية للفرنكوفونية»: خطة لمواجهة كورونا

في بيان حول الاستجابة لوباء فيروس كورونا المستجد، أعلنت «الوكالة الجامعية للفرنكوفونية» اعتمادها خطة خاصة لمواجهة الوضع القائم تلحظ تدابير عدّة تجاه أعضائها وشركائها، بالإضافة إلى إعادة تنظيم آلية العمل الداخلية مع تعميم العمل عن بعد في مكاتب الوكالة الستين حول العالم، بالاستناد إلى أربعة محاور وعشرة أنشطة أساسية.
وأشارت الوكالة إلى أنّها تواكب المؤسسات الأعضاء مجاناً في إطار إنجاز الدعائم الفنية والتربوية لتصميم وإعداد وحدات التعليم عن بُعد، موضحةً أنّها ستطلق، بدءاً من يوم غدٍ الخميس، استدراجاً دولياً للعروض موجّهاً إلى الجامعات ومراكز البحث الأعضاء، لدعم المبادرات الموافَق عليها من قِبل السلطات الصحية الوطنية والصادرة عن الطلاب والباحثين الشباب في موضوع الأزمة الصحية. كما أنّها لفتت إلى إعداد أنشطة أوّلية بالتعاون مع «المؤتمر الدولي لعمداء كليات الطب الناطقة باللغة الفرنسية» (CIDMEF) بالاستناد إلى برنامج غني لمساعدة كليات الطب الفرنكوفونية في مواجهة الوباء.
في غضون ذلك، أعلنت الوكالة عن مجموعة من الموارد المفيدة والمجانية، لا سيما من خلال مكتبتها الرقمية، الـ BNEUF، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنّها تعمل حالياً على إنتاج أشرطة فيديو تربوية قصيرة، ستُنشر قريباً على الإنترنت حول حوكمة الجامعات في ظل الأزمات، بالاستناد إلى مجموعة شهادات صادرة عن مسؤولين في قطاع التعليم العالي والبحث. كما ستُنشر آلية تربوية إلكترونية موجّهة إلى فرق إدارة المؤسسات الأعضاء في الوكالة، من خلال «معهد الفرنكوفونية لحوكمة الجامعات». علماً بأنّه سيصار إلى إعداد حالات دراسية ما بعد الأزمة من أجل تحديد ودراسة وتسليط الضوء على الممارسات الفُضلى عبر التركيز على الأدوات التي ساهمت في رفع فعالية الحوكمة وقت الأزمات.

في زمن كورونا... #اللبناني_ما_بينسى_خيو

في وقت يرزح فيه أكثر من «ثلث اللبنانيين تحت خط الفقر المدقع بلا وظائف، ولا مساعدة اجتماعية، ولا دعم حكومي، ولا غذاء كافٍ، وبلا دواء ولا أمل...»، قرّرت جمعية «بيت البركة» و«مؤسسة بنك الغذاء اللبناني» الخيرية مع 95 منظمة غير حكومية إطلاق مبادرة لمساعدة العائلات المحتاجة، خلال هذه الأوقات العصيبة التي يمرّ بها لبنان في ظلّ انتشار فيروس كورونا المستجد. ستشمل المساعدات معونات غذائية طارئة في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى المساهمة في مشاريع للتنمية المستدامة من خلال توفير بذور خضار ومزروعات منوّعة للمواطنين. المبادرة التي تستخدم هاشتاغي #اللبناني_ما_بينسى_خيو و#خليك_بالبيت، تأمل بالمساهمة في تمكين الأسر من الاعتماد على نفسها.

هند طاهر... نهاية المشوار

عن عمر ناهز الـ 76 عاماً، رحلت الممثلة اللبنانية هند طاهر (الصورة) التي تنتمي إلى جيل الزمن الفني الجميل. عائلة الفقيدة، نعتها معتذرة عن عدم تقبّل التعازي شخصياً والاكتفاء بالمكالمات الهاتفية، بسبب الأوضاع التي يفرضها انتشار فيروس كورونا. وفور انتشار النبأ الحزين، سارعت مجموعة من الفنانين اللبنانيين إلى رثاء طاهر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من بينهم طارق سويد الذي كتب مسلسل «أماليا» (إخراج سمير حبشي) الذي شاركت فيه في عام 2013.
سجّلت هند طاهر حضورها في مجموعة من المسرحيات والمسلسلات. البداية المهنية كانت مبكرة، قبل أن تسلك درب الاحتراف رغم اعتراض أهلها. في ستينيات القرن الماضي، انطلقت في الدراما التلفزيونية وشاركت في عدد كبير من المسلسلات، أبرزها «مسحر رمضان» (تأليف أحمد قنوع وإخراج نقولا أبو سمح ـ 1967) إلى جانب ماجد أفيوني وفريال كريم وغيرهما، بالإضافة إلى «البخلاء» (تأليف مروان العبد وإخراج إبراهيم قعوار ـ 1983) و«متر ندى» (تأليف سمية شمالي وإخراج غادة دغفل ـ 2010). أما على صعيد السينما المصرية والعربية، فلعبت أدواراً في أشرطة من بينها «النصابين الثلاثة» (قصة صبحي النوري وإخراج نيازي مصطفى ـ 1968) مع النجمين دريد لحام وفريد شوقي.